سلسلة محاضرات الإمارات 78

اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 78 ـ

اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الثلاثاء الموافق 11 أيار/ مايو 1999

الطبعة الأولى 2003

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-536-8

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6423776 - 9712 +

فاكس: 6428844 - 9712 +

Website: http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com

نظرة عامة إلى اقتصادات دول الخليج العربي

تعتمد اقتصادات دول الخليج العربية بدرجة قلت أو كثرت على إيرادات النفط والغاز الطبيعي وإيرادات الصناعات البتروكيماوية والصناعات التكريرية المرتبطة بها، وقد بلغت نسبة إجمالي احتياطيات النفط المثبت (المؤكد) للدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية 44.2٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي، في حين بلغ احتياطيها من الغاز الطبيعي 15.5٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي، في نهاية عام 1998.[1] ويوضح الجدولان 1 و2 أدناه احتياطي النفط والغاز لهذه الدول.

الجدول (1)

احتياطيات النفط المؤكدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(بمليارات البراميل في السنة، أرقام نهائية)

الدولة	1978	1988	1998	النصيب العالمي
مملكة البحرين	–	–	0.2	–
دولة الكويت	69.4	94.5	96.5	٪9.2
سلطنة عُمان	2.5	4.1	5.3	٪0.5
دولة قطر	4.0	3.2	3.7	٪0.4
المملكة العربية السعودية	168.9	172.6	261.5	٪24.8
دولة الإمارات العربية المتحدة	31.3	98.1	97.8	٪9.3
الإجمالي	**276.1**	**372.5**	**465**	**٪44.2**

المصدر:

British Petroleum, *BP Amoco Statistical Review of World Energy*, June 1999, 4.

ملاحظة: الاحتياطيات الأقل من 0.2 مليار برميل غير مذكورة.

الجدول (2)
احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(بتريليونات الأمتار المكعبة)

الدولة	1978	1988	1998	النصيب العالمي
مملكة البحرين	0.20	0.19	0.12	٪0.1
دولة الكويت	0.96	1.38	1.49	٪1
سلطنة عُمان	0.06	0.26	0.80	٪0.5
دولة قطر	1.13	4.44	8.49	٪5.8
المملكة العربية السعودية	2.73	4.30	5.79	٪4
دولة الإمارات العربية المتحدة	0.61	5.71	6	٪4.1
الإجمالي	**5.69**	**16.28**	**22.69**	**٪15.5**

المصدر :

British Petroleum, *BP Amoco Statistical Review of World Energy*, June 1999, 20.

وبدراسة الأرقام الموضحة في الجدولين أعلاه يتضح أن احتياطيات النفط الخام والغاز الطبيعي المؤكدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية زادت بشكل مطلق ونسبي على مدار 20 عاماً، حيث ارتفعت احتياطيات النفط الخام مجتمعة من 276.1 مليار برميل بنهاية عام 1978 إلى 465 مليار برميل بنهاية عام 1998 . وبحساب نسب الزيادة المركبة لهذه الاحتياطيات تبين أنها مساوية تقريباً لنسبة ٪2.6 سنوياً. وخلال الفترة المماثلة كانت نسبة الاحتياطي العالمي ٪1.90، حيث زاد إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام على الصعيد العالمي من 648.3 مليار برميل إلى 1,052.9 برميلاً. وبتحليل بيانات الغاز الطبيعي نجد أن النسبة المركبة لمعدل الزيادة في احتياطيات الغاز المؤكدة لدول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة بلغت 7٪ سنوياً مقارنة بالأرقام العالمية التي بلغت 3.8٪ سنوياً على مدار العشرين عاماً من نهاية 1978 حتى نهاية 1998 .

ويمكن أن نلاحظ أيضاً أنه في الوقت الذي كانت فيه احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في هذه الدول الست كبيرة بالمقارنة بتعدادها السكاني، فإنها ليست مهمة إذا ما قورنت بالاحتياطيات العالمية. أما احتياطياتها المؤكدة من النفط فهي مهمة، وخصوصاً إذا أضيفت إليها احتياطيات العراق النفطية، حيث إنها تمثل أكثر من نصف الاحتياطي العالمي من النفط، ومن ثم فإن الطلب على النفط في المستقبل سوف يعتمد بدرجة كبيرة على إمدادات الطاقة الواردة من دول الخليج العربية.

بالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن الاحتياطيات المؤكدة هي تلك التي سوف تستخرج حتمياً، في ظل المعرفة التقنية والهندسية الموجودة حالياً وأيضاً في ظل الظروف الاقتصادية وأحوال التكلفة الحالية. وتلك المتغيرات جميعاً قد تعتريها الزيادة بمرور الوقت؛ ولذلك ينبغي اعتبار الأرقام السالفة الذكر في حدها الأدنى فحسب، حيث يمكن أن يعكس المستقبل مستويات أكبر من المستويات الحالية.

ولاشك في أن النفط مورد محدود (أي قابل للنضوب)، ولو نظرياً على الأقل، ومع ذلك يمكن تفسير ما هو معروف عن احتياطيات النفط التي لم يتم استغلالها بعد في ضوء ما أسميه «نظرية السراب لاحتياطي النفط» والتي أعرّفها بصياغة رياضية على النحو التالي :

$$\int_{1860}^{t_1} dx < \int_{1860}^{t_2} dx < \int_{1860}^{t_3} dx <<< \ldots < \int dy$$

حيث تمثل (x) صافي احتياطيات النفط المؤكدة بعد طرح الكميات التي لم تستخرج في الأوقات (t) منذ اكتشاف النفط عام 1860، بينما تمثل (y) كمية النفط المؤكدة المحددة من الناحية النظرية والتي قد تتعذر تماماً معرفتها في المستقبل المنظور.

وقد يشعر البعض أن اكتشاف المزيد من النفط واستغلاله بمرور الوقت سيجعل العالم يستنفده خلال فترة محددة في المستقبل، ولكن مع اقتراب ذلك الوقت تحدث اكتشافات نفطية جديدة، في الوقت الذي تمكّن فيه التقنية المطورة الإنسان من تحديد مصادر جديدة والوصول إليها، سواء في باطن الأرض أو تحت قاع البحر إلى أعماق لم تكن ذات جدوى اقتصادية من قبل.

يكشف تحليل المتتالية الزمنية (time series) لأرقام احتياطيات النفط المؤكدة عدم ثبات هذه الأرقام بمرور الوقت، ففي عام 1950 بلغت الاحتياطيات المؤكدة تقديرياً 76 مليار برميل، وكان يمكن أن تستهلك بحلول منتصف السبعينيات من القرن الماضي، غير أنها تزايدت بمقدار أربعة أضعاف تقريباً عام 1960 لتصل إلى 290 مليار برميل على الرغم من استهلاك النفط العالمي. وفي عام 1970 كانت الاحتياطيات تقدر بنحو 530 مليار برميل بينما قفز هذا الرقم في عام 1980 إلى 642 مليار برميل؛ وظل هذا النمط ذاته قائماً منذ ذلك الوقت. بعبارة أخرى تستمر الاحتياطيات النفطية في الزيادة بمرور الوقت على الرغم من الاستهلاك العالمي لها. وهكذا يمكن تصور احتياطيات النفط باعتبارها مشابهة لسراب في الصحراء الكبرى يبتعد عنك كلما اقتربت منه. ومن الواضح أن مثل

هذه العملية لا يمكن أن تتكرر إلى ما لانهاية، حيث إن النفط مورد ناضب حسبما هو مفترض نظرياً. وعلى هذا الأساس يمكن الدفع بأن احتياطيات النفط المؤكدة ستظل تتزايد في المستقبل المنظور وخصوصاً في منطقة الخليج العربي.

وبلغ الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط 648.3 مليار برميل بنهاية عام 1978 كان نصيب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست موضوع الدراسة منه 43٪، وكان نصيب منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) منه 68٪. وبعد عشرة أعوام من ذلك التاريخ زاد احتياطي النفط العالمي المؤكد إلى 917.9 مليار برميل بلغ نصيب الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيه 41٪ بينما بلغت نسبة أوبك فيه 73٪، وفي نهاية عام 1998 زاد احتياطي النفط العالمي إلى 1052.9 مليار برميل كانت نسبة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست فيه 44٪ بينما بلغت نسبة أوبك 76٪.

ومن المهم أن نذكر في هذا الصدد أن احتياطيات النفط المؤكدة زادت بنهاية عام 1998 بمقدار 39٪ مقارنة باحتياطيات عام 1978 في حالة دولة الكويت، وبمقدار 35٪ عند المملكة العربية السعودية و212٪ عند دولة الإمارات العربية المتحدة. لا يشير ذلك بالطبع إلى أن معدل الزيادة نفسه سيتكرر في العقدين المقبلين، وإن كان من المتصور وجود احتمالات بزيادة أكبر إذا تغير أي عامل من العوامل المحددة التي تؤثر في الاحتياطيات المؤكدة في المستقبل، ولاسيما التقدم العلمي الذي يمكن أن يتيح عمليات استكشاف النفط بأساليب جديدة أقل كلفة وأكثر فاعلية، للعثور على

احتياطيات جديدة يمكن استغلالها بصورة اقتصادية. ولذلك فإن لحيازة التقنية وتطبيقها وتطويرها دوراً بالغ الحيوية لاقتصادات دول الخليج العربية في المستقبل؛ وتلك حجة إثبات رئيسية في هذه الدراسة. وفي الوقت ذاته تمثل مبيعات هذه الدول من النفط والغاز الطبيعي المكون الأعظم من إجمالي نواتجها المحلية مجتمعةً، كما تعتمد إيراداتها الحكومية بالدرجة الأولى على مواردها من الوقود الأحفوري غير المتجدد.

وينبغي أن نلاحظ في هذا الصدد أنه على الرغم من وفرة النفط في منطقة الخليج العربي، فإن مثل هذه الموارد الموجودة تحت سطح الأرض لا تمثل الثروة الحقيقية للمنطقة إلا إذا تحولت إلى مرافق تعليمية وطرق ومستشفيات ومطارات وموان وعقارات وموجودات مشابهة أخرى، يمكن أن تسفر عن إيرادات اقتصادية واجتماعية. ومن الواضح أن معدل التحول الحقيقي قد يختلف، غير أن المعدل الأمثل هو ذلك الذي ينبغي به ضخ النفط بحيث تمكن زيادة القيمة المخفضة إلى حدها الأقصى من الدخل الناجم عن عملية التحول. والخلاصة التي أنتهي إليها عموماً هي أن دول الخليج العربي قامت في السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين بضخ كميات من النفط تزيد على ذلك المعدل الأمثل، مما أدى إلى تراكم فوائض بترودولارية في اقتصادات الخليج.

وإذا كانت دول الخليج العربية تشترك في سمات واحدة تتمثل في توافر النفط لديها بغزارة واعتمادها عليه فإن معدلات نموها الاقتصادي تباينت بشدة من دولة إلى أخرى. ففي مملكة البحرين التي وصل دخل الفرد فيها إلى 9000 دولار أمريكي عام 1997، بلغ معدل النمو في

إجمالي الناتج المحلي لها في المتوسط خلال الفترة 1994 ـ 1998 نحو 2.5٪ بينما يقل تقدير ذلك المعدل لعام 1999 عن تلك النسبة . أما دولة الكويت التي بلغ متوسط دخل الفرد فيها 15000 دولار أمريكي عام 1997، فقد شهدت عام 1994 نمواً جوهرياً في إجمالي ناتجها المحلي مقداره 8.4٪ بسبب الإنفاق على أعمال إعادة الإعمار عقب تحررها عام 1991 من الغزو العراقي، إلا أن متوسط الرقم في الأعوام الأربعة التالية انخفض إلى نقطة متدنية هي 1٪ سنوياً، ولم يكن من المتوقع أن يختلف النمو في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت في عام 1999 كثيراً عن السنوات الأربع السابقة . وفيما يتعلق بسلطنة عُمان التي يصل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها إلى 7000 دولار أمريكي، فقد كان أداؤها الاقتصادي أفضل من كل من مملكة البحرين ودولة الكويت من حيث النمو الاقتصادي . غير أن سلطنة عُمان تواجه مشكلات في القرن الحادي والعشرين نتيجة لوجود أعلى نسبة مواليد بها من بين الدول الست . وكان نمو إجمالي الناتج المحلي بها يزيد 3٪ سنوياً في فترة الثلاث سنوات من 1995 ـ 1998، غير أن التقدير الأولي لعام 1999 أشار إلى أن النسبة ناهزت 4٪ .

يبلغ إجمالي الناتج المحلي للفرد في دولة قطر ضعف ما يبلغه في سلطنة عُمان، غير أن معدل النمو بهذه الدولة غير منتظم، حيث تراوح من -1.2٪ عام 1995 إلى أكثر من 11٪ في العام التالي، ونتيجة لاستثماراتها في مشروعات الغاز الطبيعي ومشروعات أخرى قدرت معدلات نمو إجمالي ناتجها المحلي للعامين 1998 و1999 بنحو 6٪ سنوياً . أما المملكة العربية السعودية فقد انخفض ناتجها المحلي الإجمالي عن الأعوام السابقة

ليصل إلى نحو 7000 دولار أمريكي في عام 1997، وكان معدل نمو إجمالي الناتج المحلي لديها أقل من 1٪ سنوياً في المتوسط للأعوام 1994 ـ 1998، ووصلت النسبة المتصورة لعام 1999 إلى درجة متدنية هي 0.50٪. أما أعلى ناتج محلي إجمالي للفرد من بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست فكان 17000 دولار أمريكي، وقد تحقق في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث كانت معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي غير منتظمة، تماماً مثل حالة دولة الكويت، حيث تراوحت من 10٪ عام 1996 إلى أقل من 1٪ عام 1998؛ وكانت المؤشرات تفيد بأن النسبة المتصورة لعام 1999 لن تختلف عن النسبة التي تحققت في العام السابق.[2]

ومن الواضح أن أداء اقتصادات دول الخليج العربية تباين بشكل كبير من دولة إلى أخرى على الرغم من السمة المشتركة لها جميعاً وهي الاعتماد على الموارد الطبيعية المستخرجة من تحت سطح الأرض وعلى رأسها النفط الخام والغاز الطبيعي. ومع ذلك فإن من المهم في ضوء هذه الخلفية العامة دراسة مصادر نمو اقتصادات دول الخليج العربية ومناقشة التحديات التي تواجهها في القرن الحادي والعشرين.

النمو السكاني وإنتاجية الأيدي العاملة

قد يمثل النمو السكاني في دول الخليج العربي الذي يحدث بوتيرة أسرع من وتيرة النمو في إنتاجية الأيدي العاملة تحدياً لاقتصادات دول الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، ففي كل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست يصعب وضع خطة لسياسة اقتصادية طويلة الأجل نتيجة اعتماد كل منها على أسعار النفط باعتبارها المصدر

الأساسي للإيرادات الحكومية، ونظراً لتقلبات أسعار النفط وتغير الاتجاهات بصورة مستمرة. وبافتراض ثبات الإيرادات الحكومية أمام معدل النمو السكاني العالي فإن دخل الفرد سيتقلص كما سيتدنى مستوى المعيشة بمرور الوقت.

تشهد دول الخليج العربية معدلات مواليد مرتفعة مصحوبة بمعدلات وفيات منخفضة نتيجة لتحسن الأحوال الصحية بمرور الوقت. وقد نوقشت هذه الحقائق في مؤتمر البنك الدولي للسكان الذي عقد في واشنطن في نيسان/ إبريل 1999، ويعرض الجدول (3) ملخصاً لإحصاءاته ذات الصلة.

الجدول (3)

إحصاءات السكان لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(الأرقام الفعلية بالآلاف لعام 1990 والتصورات لعام 2005)[3]

الدولة	1990 (آلاف)	2005 (آلاف)	نسبة المواليد (سنوية)	نسبة الوفيات (سنوية)
مملكة البحرين	503	704	2.41	0.05
دولة الكويت	2,143	2,081	2.45	0.03
سلطنة عُمان	1,524	2,759	4.30	0.04
دولة قطر	486	646	2	0.04
المملكة العربية السعودية	15,803	25,812	3.64	0.05
دولة الإمارات العربية المتحدة	1,589	2,159	2.18	0.04

المصدر : مؤتمر البنك الدولي للسكان، واشنطن العاصمة، نيسان/ إبريل 1999.

وبافتراض معقولية المنهج والافتراضات الخاصة بالتصورات السكانية، فمن المتوقع أن يزداد سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست بمقدار 55٪ في غضون 15 عاماً. وفي ظل غياب أي أدلة على استمرار زيادة أسعار النفط بالمعدل نفسه، فمن المؤكد أن يقل دخل الفرد ويزداد العجز في الميزانية، في الوقت الذي يجب فيه خفض الإنفاق على الصحة والتعليم والرعاية العامة للفرد ما لم تتخذ إجراءات أخرى. وتنبغي دراسة الزيادة السكانية بمعدلاتها الحالية في دول الخليج العربية في ضوء مصادر النمو الاقتصادي.

وبتطبيق التحليل الكمي للنموذج الكلاسيكي الجديد الذي أدخله روبرت إم سولو[4] (Robert M. Solow) الحائز جائزة نوبل لدراسة حالة اقتصادات الخليج نجد أن إنتاجية الأيدي العاملة أسهمت بنسبة 9-11٪ من نموها الاقتصادي الشامل. ويعتبر ذلك تبايناً حاداً مع الدول الصناعية التي يصل فيها إسهام الأيدي العاملة في النمو إلى نحو 75٪. ففي اقتصادات الخليج يتمثل المصدر الرئيسي للنمو في هبة الطبيعة، أي الموارد الطبيعية.

وباستعمال المعادلة الأساسية لحساب النمو، تشير نتائج دراساتنا حول اقتصادات الخليج إلى أن دخل الفرد سيتناقص بالضرورة في ظل هذه الإنتاجية المتدنية للأيدي العاملة. وتنبغي الإشارة إلى أنه على الرغم من نقص البيانات التي تفصل الوافدين عن المواطنين فإنه لا يجوز التعجل بالخلوص إلى أن إنتاجية الوافدين أعلى من إنتاجية المواطنين. وملاحظتنا - وإن كانت تفتقر إلى دعم من الدلائل الإحصائية المتجمعة (حيث إن البيانات المخصصة لذلك الغرض ليست موجودة) وإنما تستند إلى أخذ

عينات من عدة زيارات إلى منطقة الخليج العربي - هي أن الوافدين قد يقضون ساعات عمل أطول من المواطنين، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن الوافد أرفع مهارة إلا في الأعمال المهنية الدقيقة. والحقيقة أن هناك عدداً كافياً من الأدلة التي يمكن رصدها تفيد أن الوقت المقضي في العمل قد يضيع هباء بسبب قوة عمل أجنبية تفتقر إلى الكفاءة والتدريب والقدرة على التواصل مع الآخرين بفاعلية أو في توقيت سليم.

ومنذ الزيادة الكبيرة التي حدثت في أسعار النفط - مرة في 1973/ 1974، ومرة في 1979/ 1980 - وما أسفرت عنه من طفرة كمية في الإيرادات الحكومية لاقتصادات الخليج العربي وشكلت المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي، انخفض سعر النفط في الظروف الحقيقية على الرغم من تذبذبه. ولذلك فإن الزيادة في التعداد السكاني والتي تعتمد اقتصادياً على إيرادات ثابتة - إن لم تكن منقوصة - تعني أن مستوى المعيشة آيل للتدهور.

اقتصاديات النفط

ثمة تحد رئيسي آخر تواجهه اقتصادات الخليج، ذلك هو ضرورة إيجاد وسيلة للتعامل مع نمط أسعار النفط الذي لا يكف عن التغير والذي تحدده مجموعة متغيرات معقدة.

وفي محاولة للتعامل مع اقتصاديات النفط التي تتأثر بالعوامل السياسية وغيرها من العوامل، قدمت أنا وزميلي كريستيان جونزاليز أمادور بجامعة جورجتاون دراسة في الاقتصاد القياسي (انظر الملحق)، خلصنا فيها إلى

أن سعر النفط تحرك في مسار عشوائي على مدار السنين. بعبارة أخرى يشير تعقد العوامل الكثيرة المؤثرة في أسعار النفط إلى عدم وجود نمط إحصائي فيما يبدو يمكن بناء أي تصور بالاستناد إليه.

ومع ذلك فقد قمت بحساب مرونة السعر للطلب على النفط (الخام العربي الخفيف) والتي تبين أنها مساوية لـ – 0.16، مع وجود فجوة زمنية مقدارها ستة أسابيع. والواضح أن هذا الطلب غير المرن على النفط قابل للتطبيق على نطاق معين من الأسعار وفي إطار زمني محدد.

وباختبار هذه النتيجة على الأرقام الحالية تأكد تقديري لمرونة السعر في الطلب على النفط، حيث بلغ سعر الخام العربي الخفيف في الأسبوع الأول من أيار/ مايو 1999 مبلغاً قدره 14.05 دولاراً أمريكياً للبرميل بعد أن كان سعره 9.90 دولارات في كانون الأول/ ديسمبر 1998. وكان ذلك نتيجة لخفض الإنتاج العالمي بمقدار 4 ملايين برميل يومياً من 72.2 مليون برميل يومياً في كانون الأول/ ديسمبر 1998 إلى 68 مليون برميل يومياً في أيار/ مايو 1999.

وقمت في جامعة أكسفورد عام 1982 بإدخال أداة تحليلية تجمع بين العرض والطلب على النفط للمساعدة في تفسير التباين في المرونة.[5] فعندما يكون سعر النفط منخفضاً، ولكنه يزيد زيادة طفيفة، فإن الطلب على النفط يبقى بلا تغير تقريباً، وهو ما يشير إلى تدني مرونة الطلب، أما إذا حدثت زيادة كبيرة في سعر النفط فإن الطلب على النفط ينخفض إن عاجلاً أو آجلاً، ولذلك فإن الطلب على النفط يستجيب بدرجة متصاعدة للزيادات الكبرى في أسعار النفط التي قد تستمر حتى تغرق السوق

بالنفط . ويظهر واضحاً أن ارتفاع سعر النفط بدرجات كبرى يؤدي إلى حدوث وفرة في أسواق النفط نتيجة للآثار المزدوجة الناجمة عن انخفاض الطلب وزيادة المعروض في نهاية الأمر، سواء من الآبار الموجودة حالياً أو من إعادة تنشيط الآبار التي توقفت عن الإنتاج بأسعار منخفضة للنفط الخام بسبب التكلفة المرتفعة لعملية الإنتاج، أو نتيجة للاستكشافات الجديدة. ومن ثم فعندما ترتفع أسعار النفط فإن منحنى الطلب الذي يوضح العلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر يتخذ شكلاً محدباً يعكس مناطق مختلفة من المرونة، حيث يصبح الطلب أكثر مرونة مع ارتفاع أسعار النفط الخام بدرجة أكبر، في ظل وجود فجوات زمنية واضحة.[6]

ونتيجة لإغراق الأسواق العالمية بالنفط يتحتم أن تنخفض أسعاره، وإذا كان ذلك الانخفاض في السعر طفيفاً فقد تبقى الكمية المطلوبة منه بلا تغير، وتعكس طلباً تنعدم فيه المرونة تماماً. ولكن إذا حدث انخفاض كبير ومؤثر في أسعار النفط الخام فإن الكمية المطلوبة ستزداد عاجلاً أو آجلاً، وسيتضاءل المعروض لأسباب مناقضة للأسباب المذكورة فيما سلف. ولذلك يصبح منحنى الطلب على النفط - في حالة انعكاس الاتجاه إلى أسفل - مقعراً، ويعكس زيادة المرونة مع زيادة الانخفاض في الأسعار.

لا ينطبق تقديري الإحصائي عن المرونة في الطلب بالنسبة إلى الخام العربي الخفيف بمقدار -0.16 إلا على جزء محدود من منحنى الطلب وبفجوة زمنية محددة. ويظهر واضحاً أن مرونة الطلب على النفط تتباين عند نقاط مختلفة من منحنى الطلب.

وقد أدى إنتاج أوبك لـ 29.92 مليون برميل يومياً عام 1997 إلى إغراق السوق، ونتيجة للقلق العميق الذي استشعرته المنظمة من انخفاض أسعار النفط الذي نجم عن ذلك تعهدت في نيسان/ إبريل 1999 بخفض إنتاجها إلى 25.59 مليون برميل يومياً. ونتيجة للطلب غير المرن على النفط زاد إجمالي الإيرادات من مبيعات النفط على الرغم من انخفاض الكمية المعروضة. في حالة المملكة العربية السعودية التي كانت تنتج 9.3 ملايين برميل يومياً عام 1997 في ظل سعر سائد هو 9.9 دولارات للبرميل الواحد، بلغت إيراداتها اليومية 92.7 مليون دولار أمريكي، زادت إلى 112.7 مليون دولار أمريكي في نيسان/ إبريل 1999 عندما انخفض إنتاجها من النفط بنسبة 13٪ ليصل إلى 8.02 ملايين برميل يومياً، عندما ارتفع سعر الخام العربي الخفيف في الأسواق إلى 14.05 دولاراً أمريكياً.

وبالطبع فإن الفائز الأكبر الذي استفاد كثيراً من زيادة أسعار النفط هو الدول التي لم تخفض إنتاجها لأسباب تفاوضت بشأنها مع أوبك وقبلتها المنظمة، مثل دولة الكويت، أو الدول التي خفضت الإنتاج بنسب أقل من غيرها مثل دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي رأيي أنه من الوارد حدوث اتجاه صعودي لأسعار النفط حالياً إذا التزمت أوبك بخفض إنتاجها وظلت محافظة على ذلك، ويمكن ذكر عدة أسباب لهذا الاتجاه، يتعلق بعضها بالطلب ويعزى الآخر إلى جانب العرض.

ففي جانب الطلب لا يبدو محتملاً حدوث تغير في مرحلة التوسع الحالية لطور العمل في الاقتصاد الأمريكي على الأقل حتى عام 2001، كما أن تغير الظروف الاقتصادية في اليابان وجنوب شرق آسيا يجعلنا

نتوقع المزيد من زيادة الطلب على النفط. وفي الوقت ذاته يقتضي نمو الاقتصاد الصيني استيراد المزيد من النفط بمرور الوقت، وتستورد الصين حالياً ما يناهز نصف مليون برميل يومياً، ويتوقع أن تزداد وارداتها من النفط بمقدار مليون برميل يومياً خلال عشر سنوات تقريباً. كما أن هناك تطورات أخرى سوف تسهم في زيادة الطلب العالمي على النفط أكثر فأكثر، مثل تزايد الحاجة إلى واردات النفط في الدول التي اعتادت الاعتماد على الإمدادات النفطية القادمة من الاتحاد السوفيتي السابق، ولاشك في أن الاتحاد الروسي سيقوم بتصدير كميات أقل فأقل إلى أسواقه التقليدية في المستقبل لكونه يواجه انخفاض الإنتاج النفطي في حقوله من ناحية والزيادة المتصورة في استهلاكه من ناحية أخرى.

وفي جانب العرض يتمثل العامل الأهم في مسألة إنتاج منظمة أوبك وطول الفترة الزمنية التي سيلتزم فيها أعضاء هذه المنظمة بسياسة خفض الإنتاج بعد أن عانت قراراً غير سليم اقتصادياً بزيادة إنتاجها من النفط في كانون الأول/ ديسمبر 1997. ففي ذلك الوقت تصدر وزير النفط السعودي التحرك لزيادة الإنتاج مما أسهم - ضمن عوامل أخرى - في هبوط أسعار النفط باتجاه نزولي. ويذكر عدد آذار/ مارس 1999 لمجلة **الإيكونوميست** (*The Economist*) ذات الغلاف الخارجي المعنون "الغرق في النفط" أن «سعر النفط في العامين الماضيين انخفض بمقدار النصف، وهو يكلف الآن فعلياً ما كان يتكلفه قبل الطفرة الكبرى لعام 1973، أي نحو 10 دولارات للبرميل. ومن الممكن أن تعني الخطوة التالية مزيداً من الانخفاض، ربما لسعر يصل إلى 5 دولارات».[7]

ومن الممكن أن يطرح سؤال مثير بشأن السبب الذي دفع المملكة العربية السعودية إلى قيادة التحرك في كانون الأول/ ديسمبر 1997 لزيادة إنتاج منظمة أوبك من النفط، علماً بأنها تدرك جيداً أن مثل هذا القرار سيشكل ضغطاً على أسعار النفط ويدفعها في اتجاه الهبوط، ولاسيما مع وجود كميات إضافية من إمدادات الدول الأعضاء بالمنظمة التي اختارت ألا تلتزم بالحصص المتفق عليها. ولعل إحدى الإجابات المعقولة عن هذا السؤال ترتبط بالتغطية المكثفة التي قامت بها وسائل الإعلام العالمية حول الإمكانات الكبيرة لنفط بحر قزوين. وقد يكون تخفيض أسعار النفط عن طريق زيادة الإنتاج بما يتجاوز حتى الحصص المخصصة للدول الأعضاء في منظمة أوبك سبباً في إحجام المستثمرين عن تمويل عملية استغلال نفط بحر قزوين استغلالاً تجارياً، ومع ذلك يمكن أن تكون هناك تفسيرات أخرى تقوم على القوى المحركة للالتزامات السياسية المتغيرة والعوامل غير المعروفة في الوقت الراهن.

ومع ذلك فقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى مستويات تؤثر سلبياً في الوضع المالي للدول المصدرة للنفط وتسبب المزيد من العجز في موازين مدفوعاتها وميزانياتها الحكومية، إلى إرغام منظمة أوبك على الحد من إنتاجها كما بيّنا فيما سلف. وعلى هذا الأساس استجابت أسواق النفط واستمرت الأسعار في الصعود، ومادامت منظمة أوبك ملتزمة بسياسة ضبط الإنتاج في إطار حصص الإنتاج المخفضة المخصصة لكل عضو منها، فإن أسعار النفط ستأخذ في الارتفاع تدريجياً إلى أن تصل إلى حالة من التوازن ترضي كلاً من البائعين والمشترين.

كذلك ففي جانب العرض أدى تصاعد المشكلات التي تؤثر في الموقف السياسي والاقتصادي لروسيا إلى تدهور إنتاجها من النفط، كما أسفر انعدام استقرارها عن عدم جذب الاستثمارات التي هي في أمس الحاجة إليها في قطاع النفط، والتي لا يمكن بدونها زيادة إنتاج النفط لتلبية الاحتياجات الوطنية والتصدير إلى الأسواق التقليدية.

وفيما يتعلق ببحر قزوين فأعتقد أن الأرقام الأولية للإنتاج المحتمل تنطوي على بعض المبالغة، كما أن مسألة نقله عبر خطوط الأنابيب مسألة معقدة. ولعل الأهم من الطاقة الإنتاجية هو الوتيرة التي يتم بها تطوير خطوط أنابيب يمكن الاعتماد عليها لإيصال النفط الخام إلى الأسواق الدولية، وهو أمر ليس بالغ الحيوية للاقتصادات القومية للدول المطلة على بحر قزوين فحسب، ولكنه سيشكل أيضاً نمط التنمية في هذه الدول. وعلى وجه العموم يرجح أن تكون التنمية في الدول التي ترتبط حقولها النفطية بالأسواق الخارجية المرغوبة أسرع من الدول الأخرى. ويواجه المنتجون والقائمون على تطوير خطوط الأنابيب تحدياً معقداً، فتحديد أفضل خيارات التصدير ليس بالمهمة السهلة، ويرجع السبب في ذلك إلى المشكلات المتعلقة بطبيعة الأرض والجغرافيا والسياسة في منطقة بحر قزوين وحولها ومستوى الشكوك المرتفع في أنماط العرض والطلب في المستقبل. ويمكن وصف وضع النقل بالنسبة إلى كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان الواقعة على بحر قزوين بأنه "وليمة الخيارات السيئة" وهو وصف ملائم. ومن نافلة القول إن التعاون الإقليمي بين هذه الدول هو أحد الشروط الضرورية لاستغلال النفط مستقبلاً، وهو أمر يُستبعد بدرجة عالية أن يحدث قريباً نظراً لانعدام الاستقرار السياسي بالمنطقة.

وتشير الحقائق إلى أن كازاخستان لم تنتج في عام 1998 أكثر من 25.9 مليون طن من النفط والغاز المكثف، وهو ما كان مقارباً لـ 21٪ من النفط الذي أنتجته دولة الإمارات العربية المتحدة أو ربع ما أنتجته دولة الكويت في العام ذاته، ومع ذلك فإن استغلال كازاخستان للنفط قلّ بمقدار 7.5٪ عن الكمية المستهدفة التي كانت البلاد تخطط لإنتاجها وهي 28 مليون طن. وعندما انخفضت أسعار النفط العالمية في منتصف عام 1998 صرح رئيس الوزراء الكازاخستاني نورلان بالجيمبايف أن صناعة النفط في كازاخستان تواجه أزمة خطيرة للغاية، واعترف المسؤولون الكازاخستانيون فيما بعد بخسارة 100 مليون دولار أمريكي على الأقل بسبب تدني أسعار النفط، وتم تشكيل لجنة لاستعراض الوسائل التي يمكن بها تعزيز الإنتاج لتعويض هذا التراجع. إلا أن تنفيذ هذا الهدف اقتضى توفير استثمارات جوهرية، ولم يكن من الممكن تدبير مثل هذه الاستثمارات نتيجة لهبوط الأسعار الذي وقع عام 1998، ونتيجة لعظم المخاطرة المرتبطة بانعدام الاستقرار السياسي في المنطقة.

ولاشك في أن الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط في عام 1998 والجزء الأول من عام 1999 عكس بوضوح قرارات تخصيص الاستثمارات الطويلة الأجل اللازمة لتطوير حقول النفط في منطقة بحر قزوين. وأخيراً وليس آخراً قد تكون خطوط الأنابيب المقترح مدها من حقول النفط إلى منافذ السوق عرضة للتخريب أو السرقة حيث سينبغي مدها في أراض لدول يناصب بعضها بعضاً العداء. وتنفصل كل المستودعات الهيدروكربونية في منطقة بحر قزوين عن الأسواق العالمية بحد واحد من الحدود الدولية على الأقل، ولذلك فإن التحدي الذي

يواجه مشروعات النقل المقترحة في منطقة بحر قزوين يكمن في حجم المخاطرة السياسية التي تنشأ عن عملية مد الأنابيب عبر عدة دول لا هي منسجمة بعضها مع بعض ولا هي مستقرة داخلياً. وقصارى القول إنني لا أعتقد أن نفط بحر قزوين سينجح تجارياً قبل عشرة أعوام أو خمسة عشر عاماً.

ومع الزيادة المتوقعة في الطلب على النفط وتقييد العرض الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء في منظمة أوبك والتزمت به، واقتران ذلك كله بخفض المعروض من النفط من جانب الدول الأخرى، وفي ظل غياب أي عملية إغراق للسوق النفطية بفعل نفط بحر قزوين، فسوف ترتفع أسعار النفط.

على أنه تنبغي الإشارة إلى أن زيادة ارتفاع أسعار النفط لن تكون في صالح اقتصادات دول الخليج أو الدول المستوردة للنفط، لأن ذلك يعني زيادة إنتاج النفط في بعض المناطق مثل كاليفورنيا وأوكلاهوما وتكساس حيث توقف المنتجون الهامشيون عن الإنتاج عندما انخفضت الأسعار، مما جعل الاستمرار في ضخ النفط عملاً غير اقتصادي بالنسبة إليهم. كذلك سيؤدي ارتفاع أسعار النفط بدرجة كبرى إلى زيادة عمليات التنقيب عن النفط العالمي واجتذاب المزيد من الاستثمارات لتطوير النفط في منطقة بحر قزوين وتسويقه. فضلاً عن ذلك سيتم استخدام مصادر الطاقة البديلة عن النفط. ولذلك يمكن أن يؤدي تحقيق نوع ما من التوازن في حدود 18-20 دولاراً أمريكياً للبرميل من الخام العربي الخفيف إلى خدمة مصالح الاقتصادات الخليجية العربية. ويتضح من ذلك أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه اقتصادات الخليج في المستقبل هو من دون شك تغير الأحداث في اقتصاديات النفط.

العملة العربية الموحدة: رمز التعاون الخليجي

وهناك تحد آخر تواجهه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في القرن الحادي والعشرين، وهو تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة* على النحو المقرر لتوسيع نطاق السوق العربية المشتركة المقترحة. وقد أصبح التعاون الإقليمي أمراً ضرورياً نظراً لتكون الكثير من التكتلات الاقتصادية وأهمها الاتحاد الأوربي.

ورغم اتساع هذا الموضوع وكثرة ما كتب فيه، فإنني لن أركز إلا على ضرورة الإسراع بعملية توحيد العملة، أي الدينار العربي، إذ إنه سيبدأ على الأرجح في تفعيل القوى الاقتصادية المحركة التي يمكن أن تدعم تحقيق سوق عربية يزداد فيها حجم التجارة، في الوقت الذي يمكن فيه أن تزيد الحركة السريعة لرأس المال والعمالة العربية - بمساعدة التقنية - من الازدهار الاقتصادي الشامل للدول العربية.

تنص المادة 22 من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الآتي: «تسعى الدول الأعضاء إلى تنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية ودعم التعاون بين الوكالات النقدية والمصارف المركزية، بما في ذلك السعي لإصدار عملة مشتركة لتنمية اقتصاداتها المنشودة».

---

* تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1981 في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في إطار الدورة الثالثة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي إلزامية للأطراف الموقعة عليها، وقد اعتمدتها دول المجلس. (المحرر)

إن الدينار العربي ليس عملة قديمة فحسب، ولكنه أيضاً دام تاريخياً لفترة طويلة من الزمن. كان أول دينار عربي معروف هو الذي تم صكّه عام 77 للهجرة الموافق لعام 696 للميلاد، في عهد الخليفة عبدالملك بن مروان، وكان يحمل نقشاً على أحد وجهيه، ومنذ ذلك الحين كان الدينار العربي يُصك في الأقطار الناطقة بالعربية وعلى الأخص مصر وبغداد وفلسطين ودمشق وحلب واليمن، بل إنه وصل حتى إلى الأندلس. وظل الدينار العربي عملة متداولة على نطاق واسع خلال حكم الخلفاء الأمويين والعباسيين والفاطميين لما يقرب من سبعة قرون،[8] فلا عجب إذاً أن يكون مفهوم الدينار قد ترسخ في الثقافة والتاريخ العربيين، رغم أنه مأخوذ عن اللفظة الإغريقية العتيقة "ديناريوس". ويستعمل الدينار اليوم عملةً وطنيةً في كل من الجزائر وتونس وليبيا والأردن والعراق ودولة الكويت ومملكة البحرين واليمن، ومع ذلك ترتبط العملة في كل من هذه الدول بخصوصية هويتها الوطنية مثل "الدينار الكويتي"؛ ومن هنا تجدر الإشارة إلى أن عملات الدينار المذكورة سالفاً ليست مرتبطة بعضها ببعض، حيث لكل دولة سلطة نقدية خاصة بها، وتختلف أسعار صرف العملات فيما بينها في الأوقات المختلفة.

وبعد طرح هذه الخلفية التاريخية الموجزة يمكن أن يطرح الآن سؤال مثير: هل يمكن إحياء المفهوم التقليدي للدينار العربي؟ فإذا كانت الإجابة بالإيجاب فسيكون من الضروري تحديد الوسيلة التي يمكن بها تحقيق مثل ذلك الهدف على الأقل بين الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظراً لقرار مؤتمر القمة الذي تم تأكيده في هذا الخصوص.

تكثر الكتابات حول الحجة القائلة إن تحديد قيم الصرف الأجنبي بين العملات يؤدي إلى خلق اتحاد مدفوعات وخصوصاً منذ تجربة الاتحاد الأوربي والتحرك نحو إنشاء الاتحاد النقدي الأوربي. ويمكن أن تنقسم هذه الأدبيات إلى الفئات التالية: الفئة الأولى، وتضم دراسات غير ملائمة لموضوعنا رغم حسن بنيتها النظرية وعرضها للأدلة، حيث تعتمد على افتراضات غير واقعية مثل التنافس التام والتوظيف التام للأيدي العاملة بالإضافة إلى العديد من الفرضيات الأخرى المقيدة بشكل كبير، وهناك الفئة الثانية التي تضم العديد من الدراسات الكمية التي تستند إلى التجربة الأوربية عموماً. ولا تعتبر مثل هذه الدراسات مناسبة لتطبيقها على الأقطار العربية تطبيقاً مباشراً لأن الأنظمة المصرفية والمؤسسات المالية والمصارف المركزية وأسواق المال ورؤوس المال لم تتطور في العالم العربي إلى درجة التطور التي بلغتها هذه المؤسسات في أوربا.

وفيما يتعلق بالأدبيات المتصلة بالحالة العربية فهناك دراستان أساسيتان، الأولى بعنوان «**نحو إنشاء آلية تسوية للمدفوعات الحالية بين الدول العربية**»، كتبها عام 1980 رفيق سويلم الذي كان مديراً للبحوث في صندوق النقد العربي، والأخرى كتبها جون ولیامسون (John Williamson) من معهد الاقتصاد الدولي عام 1981، وتناولت موضوع «**تنسيق أسعار الصرف، والدينار العربي**». بالإضافة إلى ذلك قام مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي بنشر فعاليات ندوة التكامل النقدي العربي عام 1980، التي حررها خيرالدين حسيب وسمير مقدسي.

والحقيقة أن هذه الدراسات سبقتها العديد من المحاولات لتكوين آلية مشتركة من شأنها أن تخدم كوسيط صرف للعملات بين بعض الدول

العربية، ففي النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين تقدمت جامعة الدول العربية ببعض التوصيات الاقتصادية بخصوص إنشاء سوق عربية مشتركة، غير أنها ربطتها بصورة مبهمة بالأمور النقدية. وبقيام الوحدة السياسية بين مصر وسوريا في غرة شباط/ فبراير 1958 فيما أطلق عليه آنذاك الجمهورية العربية المتحدة، كان من الطبيعي أن يحاول مجلس الوزراء المشترك والأجهزة التشريعية للبلدين أن يضعوا فكرة العملة المشتركة موضع التنفيذ، إلا أن انهيار الوحدة بين البلدين عام 1961 أدى إلى تعليق فكرة العملة الموحدة بينهما على الأقل. وفي العقد ذاته حاولت كل من مصر والسودان والأردن وسوريا والعراق ودولة الكويت إنشاء اتحاد للمدفوعات لدى إنشائهم لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وكان هدف ترويج التجارة الإقليمية بين هذه الدول أكبر من هدف إنشاء وحدة مالية أو نقدية. ولم يكن ذلك في جوهر الأمر أكثر من محاولة لتكوين غرفة مقاصة على الأجل القصير، فضلاً عن ذلك، فإنه افتقر إلى آلية التنفيذ، ولذلك فشل في تحقيق الأهداف التي أنشئ المجلس من أجلها.

وبعد مرور عقد على ذلك، وتزامناً مع إنشاء صندوق النقد العربي عام 1977، زادت التوقعات بحدوث اندماج نقدي عربي، حيث نص ميثاق الصندوق الذي وقعته 21 دولة عربية على ثمانية أهداف رئيسية.[9] وكان مؤسسو صندوق النقد العربي قد قصدوا إنشاء مؤسسة تكون قادرة على بناء هرم الاندماج النقدي العربي بخطوات واقعية ملموسة وتكوين اتحاد مدفوعات بين الدول الأعضاء فيه.

وعلى الرغم من إنجازاته العديدة في تقديم تسهيلات قروض قصيرة الأجل للدول الأعضاء التي تعاني مشكلات في موازين مدفوعاتها وعقد

ندوات وإجراء دراسات عديدة وتسهيل عملية نشر البيانات الاقتصادية، فقد تقلص صندوق النقد العربي ليصبح نموذجاً مصغراً لصندوق النقد الدولي، حتى بالنظر إلى بنيته التنظيمية من صلاحيات الاقتراع والتصويت،[10] ومجلس المراقبة والمتابعة والمديرين التنفيذيين والمدير الإداري. ومع إنشاء العديد من الصناديق العربية منذ ستينيات القرن العشرين لتمويل احتياجات التنمية الطويلة الأجل على غرار البنك الدولي والمؤسسات المنتمية له، تم إنشاء صندوق النقد العربي لا ليقوم فقط بتمويل أوجه العجز القصيرة الأجل في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه، على غرار ما يفعله صندوق النقد الدولي، وإنما لتحقيق هدف أكبر بتحديد الطرق والوسائل اللازمة لتحقيق الاندماج النقدي العربي أيضاً. ولايزال الدينار العربي مستخدماً كوحدة حساب، ولكن دون إحراز تقدم يذكر في اتجاه التوصل إلى عملة عربية موحدة.

وحتى مع إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأعضائه مملكة البحرين ودولة الكويت وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر، لم يتم وحتى الآن اتخاذ أي خطوة إزاء توحيد عملاتها على الرغم من الجهود العديدة التي بُذلت في هذا الشأن، بما في ذلك صدور قرار واضح عن أحد اجتماعات مؤتمر القمة للمجلس في هذا الخصوص. ومن الناحية الفنية يمكن بسهولة تحقيق اتحاد مدفوعات داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظراً للاستقرار الواضح لأسعار صرف العملات بين الدول الست الأعضاء بالمجلس.

وكان صندوق النقد العربي قد حدد قيمة الدينار العربي باعتباره وحدة حسابية، ووفقاً للمادة 12 من ميثاق صندوق النقد العربي يتم احتساب

رأس ماله البالغ 600 مليون بالدينار العربي كوحدة حساب على أن يكون الدينار العربي المخصص لأغراض الاتفاق معادلاً لثلاثة حقوق سحب خاصة (Special Drawing Rights)، [11] وهي وحدة الحساب المستعملة في صندوق النقد الدولي.

يمكن الخلوص من خلال هذه الخلفية إلى أنه بالإمكان توظيف الدينار العربي كوحدة حسابية فقط من خلال ربطه بحقوق السحب الخاصة التي لا تعد في حد ذاتها عرضاً قانونياً (Legal Tender). ومع ذلك فإن ما أوصي به من الانتقال بالدينار العربي من كونه مجرد وحدة حساب إلى كونه عملة موحدة في الدول العربية يمكن عرضه في الخطوات التالية:

أولاً، يجب أن يكون لصندوق النقد العربي قدر من القوة السياسية أكبر مما لديه الآن، حتى يستطيع تفعيل عملية التحول المؤثرة اللازمة للنهوض بعملية التكامل النقدي العربي. وأقترح في هذا الصدد أن يتناوب الرؤساء والملوك العرب على رئاسة الاجتماعات السنوية لصندوق النقد العربي. ويمكن بهذه الطريقة أن يقدم الرئيس الحالي النصح للرؤساء الآخرين فيما يتعلق بالخطوات التي يجب اتخاذها خلال فترة رئاسته للصندوق. فالإرادة السياسية هي أحد المكونات الرئيسية لتحقيق مثل هذا الهدف المهم، وأقصد به التكامل النقدي العربي.

ثانياً، أعتقد أنه يجب إبدال العلاقة القائمة بين الدينار العربي باعتباره وحدة حسابية وحقوق السحب الخاصة بمجموعة أخرى من العملات الموجودة، وأقترح أن تكون قيمة الدينار العربي الواحد مساوية لسلة من العملات التالية: الدولار الأمريكي (1/ 3)، اليورو (1/ 3)، الين

(3/1). وبظهور القوة الاقتصادية الضخمة للاتحاد الأوربي وإرادته السياسية لخلق اتحاد نقدي، فسيكون اليورو بلاشك عملة قوية في أسواق المال الدولية في المستقبل المنظور رغم ما يواجهه من صعوبات في الوقت الحاضر، بعد تداوله فعلياً في 1 كانون الثاني/ يناير 2002.

ثالثاً، أقترح أن تقوم الحكومات العربية كخطوة أولى بتخويل صندوق النقد العربي سلطة إصدار دنانير عربية وفئاتها الأصغر، في هيئة نقود ورقية بكمية معادلة لـ 10٪ من المعروض النقدي لكل دولة عربية مشاركة. وستقوم هذه الكمية بالضرورة بإحلال كمية معادلة من المعروض النقدي وذلك بالسماح لصندوق النقد العربي ببيعها لكل الدول الأعضاء التي تتحدد قيمة عملاتها بصورة حرة في السوق المفتوحة. ويعني ذلك أن يتم الدفع لصندوق النقد العربي بالعملة المحلية للدولة العضو مقابل الدينار العربي. كما يسمح بتداول كمية العشرة في المئة الأولى من فئات الدينار المعروضة جنباً إلى جنب مع العملة المحلية. وبإحداث بعض التعديلات بناء على العلاقات الاقتصادية الفنية يمكن تكرار العملية كل عامين أو ثلاثة أعوام بنسب مئوية أصغر أو أكبر حسب النجاح الذي يتحقق في المرحلة الأولى. وفي الوقت ذاته يتم تشجيع أي دولة عضو لديها فائض في ميزان مدفوعاتها لبيع عملاتها من الصرف الأجنبي إلى صندوق النقد العربي، وخاصة الدولار الأمريكي واليورو الأوربي والين الياباني مقابل الدنانير العربية الجديدة التي يتم إصدارها بشكل جديد. وبهذه الطريقة فإن الزيادة في إمدادات الدينار العربي سوف تتبع بالضرورة الإجراءات الفنية لحماية استقراره وقدرته على التحويل إلى العملات الأخرى في أسواق المال العالمية.

رابعاً، ينبغي تشجيع صناديق المساعدات العربية التي تم إنشاؤها منذ ستينيات القرن الماضي على بيع أصولها لصندوق النقد العربي في مقابل الدنانير العربية بحيث يمكن تقويم القروض التي تقدمها هذه المؤسسات بالدينار العربي.

خامساً، ينبغي حساب عمليات تمويل العجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء التي تتحدد عملاتها تحديداً حراً في السوق، بالدينار العربي.

سادساً، ينبغي تشجيع المؤسسات المالية العربية على إنشاء أسواق سندات وشتى الأدوات الأخرى المشابهة بالدينار العربي.

سابعاً، ينبغي تحويل صندوق النقد العربي بالتدريج ليصبح مصرفاً مركزياً عربياً ضخماً يشرف على كل المصارف المركزية الوطنية. كذلك ينبغي إعطاؤه صلاحيات وضع وتنفيذ سياسة نقدية عامة وشاملة لكل الدول الأعضاء باعتبار ذلك هدفاً طويل الأجل.

من شأن هذه الخطوات وغيرها المساعدة على تحقيق هدف إنشاء عملة عربية موحدة لتسهيل التجارة بين الدول العربية. ومع ذلك فنظراً لطبيعة السلع العربية الرئيسية التي يتم تصديرها إلى الأسواق الدولية لاتزال نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية الشاملة غير مؤثرة. بالإضافة إلى ذلك فإن الاستثمارات بين الدول العربية قد تزيد بشكل كبير، ولكن مع وجود عملة عربية موحدة قد تزداد التجارة العربية البينية بصورة تدريجية بمرور الوقت. والأكثر من ذلك أن الاستثمارات العربية البينية قد تزداد أيضاً بدرجة كبيرة.

ولسوف يكون من بين الفوائد المتعددة من وجود عملة موحدة، توفير السهولة عند تحويل الأموال من دولة عربية إلى أخرى عن طريق دينار عربي موحد يمكن أن يساعد في تنمية أسواق رؤوس المال العربية ووسطائها الماليين. ومع ذلك ينبغي حل العديد من المشكلات النقدية والمالية التي تواجه إنشاء الدينار العربي الموحد المقترح، إلا أن توافر الاقتناع والعزم السياسي سوف يجعلان اتخاذ هذه الخطوات أمراً ممكناً، وسوف يؤديان إلى التغلب تدريجياً على العقبات التي تنشأ أثناء التنفيذ. ويمكن اعتبار خلق دينار عربي موحد خطوة ملموسة على طريق التكامل الاقتصادي العربي، الذي يتسم بالطول والوعورة، أو على الأقل تحقيق هدف التعاون الاقتصادي الذي طالما كان مرجواً.

ولاشك في أن هناك عقبات هائلة تحول دون تنفيذ خطة العمل على إنشاء دينار عربي والنهوض به إلى وضع أرقى من وضعه الحالي كمجرد وحدة حسابية فقط. وسوف تكون هناك دائماً معارضة قوية ومقاومة للفكرة من جانب بعض الساسة بسبب ضيق أفقهم ومحدودية إدراكهم لمفهوم السيادة الوطنية. ورداً على هؤلاء أطرح هذا السؤال: هل ستكون السيادة العربية الإقليمية أقوى وأكثر احتراماً في المحافل الدولية من السيادة المبنية على الكيان الوطني؟

وقد يبدأ الإنسان ببداية متواضعة ولكن قابلة للتنفيذ مع هذا المجهود الضخم لوضع خطة عمل للتوصل إلى عملة عربية موحدة. ونظراً لأسعار الصرف التي تتسم بالثبات شبه الدائم بين اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتشابه هذه الاقتصادات وتماثل الثقافات والمؤسسات

السياسية، لا يبدو أن ثمة حاجة إلى معاهدة مماثلة لمعاهدة ماستريخت (Maastricht Treaty)، التي عمل الأوروبيون بجد واجتهاد لتنفيذها. ومن ثم فإنني أقترح أن يقوم مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتفويض الصلاحيات لصندوق النقد العربي بمقتضى قرار مؤتمر قمته لإصدار الدينار العربي، الذي ينبغي أن تحدد قيمته أسعار الصرف في الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد يسمح للدول العربية الأخرى بالانضمام إلى العملة العربية المشتركة بشرط أن يكون أداؤها الاقتصادي جيداً حسب مجموعة معايير إرشادية يتم الاتفاق عليها.

بالإضافة إلى ذلك أقترح أن يتم تحديد سعر النفط بناء على الدينار العربي، حيث إن ذلك سيخلق بلاشك سوقاً دولية للعملة العربية يمكن أن تكون كذلك أساساً للأدوات المالية الدولية الأخرى مثل السندات الديناري. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن خطة العمل للدينار العربي المقترح لا تعكس إلا جانباً واحداً من التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد تظهر عند مناقشة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص بعض القضايا التي يمكن أن تنسحب أيضاً على الاقتصادات الخليجية الأخرى، ومن ثم يمكن تحديد بعض القطاعات التي قد تتطلب التنسيق المشترك.

وقد أصبح وضع خطة منهجية للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية على وجه العموم وبين الاقتصادات الخليجية على وجه الخصوص أمراً متزايد الأهمية في سياق اتجاهات العولمة التي تتطلب اهتماماً خاصاً.

العولمة وآثارها في اقتصادات الخليج

يتسم مصطلح "العولمة" على النحو الذي يستخدم به حالياً بالغموض، غير أنه استعمل كثيراً في سياقات مختلفة ومتعددة، وقد يذهب البعض إلى أنه حتى في غياب تعريف واضح لهذا المصطلح فإنه يتضمن نوعاً معيناً من التحديد بحيث إنه عند النظر في حالة خاصة يمكن الحكم عليها من حيث ما إذا كانت متوائمة مع العولمة أو لا. ولهذه الحجة بعض الشرعية إذا فهم المعنيون المصطلح الجديد بوضوح.

ونظراً إلى كثرة استخدام مصطلح "العولمة"، فإن من المهم إعطاء معنى جامع لهذا المصطلح وتحديد دلالته قبل دراسته أو تحليله أو مقارنته بظواهر أخرى. يورد المعجم الموسوعي المصور أمريكان هيريتيج (*The American Heritage Illustrated Encyclopedic Dictionary*) شرحاً لكلمة العولمة فيصفها بأنها «فعل أو عملية أو سياسة تتمثل في جعل الشيء عالمياً من حيث نطاقه وتطبيقه». كذلك يعرّف معجم ويبسترز كوليجييت (*Webster's Collegiate Dictionary*) العولمة بكلمات مشابهة مثل «جعل الشيء عالمياً في النطاق والتطبيق».

تتسم كل هذه التعريفات بالإفراط في التعميم بحيث لا تصلح في تقديم وصف دقيق ووافٍ للظاهرة، فليس كل فعل بُذل لجعل الشيء عالمياً في نطاقه وتطبيقه يعتبر جزءاً من العولمة وفقاً للاستخدام الجاري لهذا المصطلح. وهناك عدد من القضايا التي تجتذب الاهتمام العالمي، ولكنها ليست جزءاً مما يصفه الناس بالعولمة.

ولذلك فإن من الأمور المعقولة تقدير مثل هذه القضايا العالمية التي لا تندرج تحت ما هو متصور الآن كعولمة. على سبيل المثال لا يدخل في نطاق مفهوم العولمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا كثير من فقرات ميثاق الأمم المتحدة، أو الجهود المبذولة لتحقيق تعاون عالمي للحد من الأمراض إن لم يكن القضاء عليها من خلال منظمة الصحة العالمية، ولا الإسهامات العالمية للمؤسسات الدولية الأخرى مثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ولا أشياء أخرى كثيرة غيرها. وعلى الرغم من ذكر العديد من الأمثلة عن الأمور التي لا تدخل ضمن نطاق العولمة، فإنه لا توجد طريقة للخروج بقائمة كاملة وتعريف المصطلح تعريفاً سلبياً (تعريفه بما ليس فيه)، ومن ثم لا مفر من محاولة تعريف مصطلح "العولمة" على النحو الذي يشيع استخدامه حالياً.

وقد يذهب البعض إلى أن العولمة فحواها السيطرة الثقافية الأمريكية على نطاق عالمي. وتشير الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة التجارة الأمريكية إلى أن صادرات منتجات الثقافة الشعبية المنتجة على نطاق جماهيري ضخم في عام 1996، كأسطوانات وأشرطة الموسيقى (9.83 مليارات دولار أمريكي) والأفلام وأشرطة الفيديو التلفزيوني (11.58 مليار دولار أمريكي) وبرمجيات الحاسوب (34.81 مليار دولار أمريكي) والصحف والكتب والدوريات (3.96 مليارات دولار أمريكي)، تفوقت على غيرها من الصادرات الأمريكية الأخرى. وفي عام 1996 بلغت مبيعات برامج التسلية وبرمجيات الحاسوب 60.2 مليار دولار أمريكي وهو ما يفوق صادرات أي صناعة أمريكية أخرى. أما المبيعات الأمريكية

من الأفلام وأشرطة الفيديو والتلفزيون فقد بلغت تقريباً ضعف الرقم الذي بلغته في الفترة 1991 ـ 1996، بنسبة زيادة ليس لها مثيل في أي فئة صادرات أخرى. وبتحليل بيانات التصدير خلال السنوات الخمس الأخيرة، نجد أنه من المعقول تصور أن تكون الزيادة في نسبة صادرات برامج التسلية والمواد الترفيهية بمقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف نسبة النمو في إجمالي الناتج المحلي الأمريكي.

بالطبع توجد صادرات منافسة لصادرات المواد الترفيهية الأمريكية، غير أن حصتها في السوق العالمية ليست فقط غير مهمة وإنما تتضاءل أيضاً، حيث تحصل اللغة الإنجليزية على نصيب الأسد في السوق العالمية. ويمكن أن تتوافر المعلومة باللغات الوطنية الأخرى عن طريق نقلها عن اللغة الإنجليزية فتصبح في متناول قطاع كبير من الشعوب الأجنبية بصورة متزايدة. إن سيطرة المادة الثقافية الأمريكية التي يتم بثها إلى دول العالم الأخرى عن طريق القنوات الفضائية المرتبطة بالأقمار الصناعية، وشبكة الإنترنت، بما لها من نفاذية فورية وفعالة على هيئة معلومات وبرامج، لاشك في أنها تحدث أثراً عميقاً في الثقافات الأخرى، لم يتم تقييم مداه بعد.

لكن على الرغم من أن الأثر العالمي للثقافة الأمريكية ليس ظاهرة جديدة، حيث كانت لصناعة الأفلام الأمريكية دوماً شعبية دولية وانتشار عالمي على مدار سنوات طويلة، فإن مصطلح "العولمة" على النحو المستخدم به حالياً يعد ظاهرة حديثة. والأكثر من ذلك أن الزيادة الهائلة في الصادرات الأمريكية وإنتاج المواد المرئية ـ السمعية أو السمعية ـ البصرية لا تعني بالضرورة تبني الثقافة الأمريكية. ولذلك فإني لا أتفق مع الرأي

القائل إن العولمة هي السيطرة الثقافية الأمريكية على النطاق العالمي ، لما في ذلك من تبسيط مخل يغفل عن التعقيدات الثقافية ودرجة تأثر الآخرين بها . لقد بدأ مصطلح العولمة يستخدم عقب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق عام 1991 ، وفي تقديري أن هذه الظاهرة تشكل اتجاهاً جديداً يمكن تعريفها وتحليلها في سياق تاريخي .

أدى اندلاع حربين كبريين خلال القرن الفائت ، بغض النظر عن التنافس بين الرأسمالية والشيوعية ، إلى الاعتقاد بضرورة بزوغ نظام اقتصادي جديد لتجنب صراع عالمي كبير آخر . كانت الحرب العالمية الثانية هي الفترة التي انعقدت خلالها اجتماعات في بريتون وودز (Bretton Woods) في ولاية نيوهامبشر الأمريكية بين ممثلي دول عديدة منها الاتحاد السوفيتي سابقاً (والذي انسحب فيما بعد) . وفي عام 1944 تم التوصل إلى اتفاق يقضي بتأسيس منظمتين دوليتين لمساعدة الدول الأعضاء ، هما البنك الدولي للتعمير والتنمية ، الذي أخذ على عاتقه مهمة توفير القروض الطويلة الأجل للمشروعات التنموية ، وصندوق النقد الدولي الذي يتولى منح القروض القصيرة الأجل لمساعدة الدول في الحد من المشكلات المرتبطة بالعجز في موازين المدفوعات لديها . كما تم التفاوض على ميثاق منظمة التجارة العالمية الذي استهدف تعزيز التجارة الحرة العالمية في هافانا عام 1948 .

وبالفعل تم إنشاء المنظمتين الأوليين ، أما منظمة التجارة العالمية فلم تتأسس وقتها حيث لم يصدق على الاتفاقية المنشئة لها مجلس الشيوخ الأمريكي ودول أخرى . ولهذا السبب أصبحت الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة ، والمعروفة باسم "الجات" ، والتي أنشئت عام 1947 ومقرها

فيينا، بؤرة الجهود الدولية الرامية إلى الحد من التمييز في التجارة الدولية، والقضاء على الحواجز التي تعترض التجارة بدون تعرفة، وتوفير منتدى دولي للتشاور المستمر بين الأمم لحل النزاعات التجارية وتخفيض التعرفة شيئاً فشيئاً. وسعياً وراء تحقيق هذه الغاية عقدت اتفاقية الجات العديد من المؤتمرات كان أبرزها مؤتمر أروجواي (Uruguay Round) الذي أسفر في النهاية عن إبرام اتفاق في المغرب في 15 نيسان/ إبريل 1994، أنشئت بمقتضاه منظمة التجارة العالمية التي أصبحت سارية اعتباراً من أول تموز/ يوليو 1995. وتتضمن أهم أحكام الاتفاق: خفض التعرفات الجمركية وإلغاءها في نهاية الأمر، والحد من القيود على أنظمة الحصص، ومنع إغراق الأسواق، وخفض الدعم، وتبني بعض آليات الحماية والتأمين، وحماية الملكية الفكرية، وإزالة القيود المفروضة على الخدمات، وخلق إجراءات استثمارية مرتبطة بالتجارة.

ويعتقد أن العولمة في ظل زعامة الولايات المتحدة الأمريكية تعززت بسبب السياسات الأمريكية الوطنية والنفوذ الذي تمارسه واشنطن على هذه المنظمات الثلاث.

والآن بعد أن قمنا بهذا الاستعراض التاريخي السريع نحاول تعريف مصطلح "العولمة" الذي استخدم فيما سلف بمعناه العام. يذكر نمير كيردار (Nemir Kirdar) في مقال كتبه مؤخراً أن «العولمة تعني النفاذية (أو قدرة الوصول) إلى الموارد والأسواق في أي مكان بالعالم بغض النظر عن الحدود القومية. إنها تمكننا من جذب أفضل المهارات والمواهب وتسمح بتكامل المعلومات ورؤوس الأموال والأسواق لتحقق الحد الأقصى من الميزة التنافسية».[12]

وفي حين يركز تعريف كيردار على جوانب التجارة الحرة في البضائع ورأس المال والموارد البشرية، فإنه لا يخاطب الإطار العام لبنية السوق التي تجرى فيها هذه التجارة؛ ولذلك فإني أفضل تعريف العولمة، كما هي مستخدمة حالياً، باعتبارها انتشار اقتصاد السوق عالمياً في إطار التجارة الحرة.

وللحفاظ على العولمة يتحتم بذل جهود جماعية - تتصدرها الولايات المتحدة الأمريكية - لتقليص آثار أي أزمة مالية في أي سوق واحدة أو مجموعة من الأسواق من خلال الإقناع المدعم بإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية ومن خلال تقديم المساعدة المالية الضرورية. يستند كل ذلك إلى استمرار الالتزام بنظام اقتصاد السوق وتنفيذ سياسة دولية، على النحو الذي صممته منظمة التجارة العالمية، بهدف إزالة التعرفات الجمركية في نهاية المطاف وكافة الحواجز الأخرى التي تعترض التجارة.

كان أحد أبرز الأهداف وراء لقاء القمة الذي عقد بين الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون والرئيس الروسي السابق بوريس يلتسن عام 1998 إقناع موسكو بضرورة عدم التحول عن اقتصاد السوق الذي هو أحد أهم مظاهر العولمة. فلا عجب إذن أن تتصدر أولويات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الأزمة الاقتصادية العالمية التي خلفتها سلسلة الأزمات المالية التي حدثت عام 1997 في كل من اليابان وجنوب شرق آسيا والبرازيل. ومما عقَّد من هذه الأزمة شبه الانهيار في الاقتصاد الروسي الذي يعزى بعضه إلى سرعة التحول من الاقتصاد السوفيتي المخطط أو الموجه إلى اقتصاد السوق، ويعزى بعضه الآخر إلى غياب الزعامة من الرئيس الروسي المريض بوريس يلتسن.

وتنبغي الإشارة إلى أن وقوع أي أزمة مالية أو كساد اقتصادي في إحدى الدول يؤثر في الأخريات على الأغلب، ومن الملاحظات المشهورة أنه لو أصيبت الولايات المتحدة الأمريكية بنزلة برد، أصيبت بقية دول العالم بالتهاب رئوي. ومع ذلك فإن السرعة التي يحدث بها مثل ذلك الأثر الآن أكبر من أي فترة سابقة؛ وذلك بسبب التحسن الهائل في نظام الشبكات العالمية المنبثقة عن ثورة الاتصالات وزيادة حجم التجارة العالمية. وقد ظل حجم التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية (أي مجموع الصادرات والواردات) يتنامى بنسب مطلقة، بل حتى بمعدلات نسبية في أغلب الحالات، كما هو موضح في الجدول (4). وعلى الرغم من ذكر الأمثلة العديدة عن أمور لا تندرج تحت العولمة، فلا يوجد سبيل للتوصل إلى استنتاج قاطع. وبعد أن قدمنا تعريفاً للعولمة دعونا نناقش بعض الملاحظات التي قد تلقي بعض الضوء على القضية التي بين أيدينا.

الجدول (4)

مجلس المستشارين الاقتصاديين: التقرير الاقتصادي للرئيس

السنة	إجمالي الناتج	الصادرات (E)	الواردات (M)	T=X+M	النسبة المئوية لإجمالي الناتج المحلي (T)
1959	507.4	20.6	22.3	42.9	٪8.5
1964	664.4	33.6	28.1	61.7	٪9.3
1969	985.3	49.3	50.5	99.8	٪10.1
1974	1501.5	124.3	127.5	251.8	٪16.8
1979	2566.4	228.7	252.7	481.4	٪18.8
1984	3932.7	303.1	405.1	708.2	٪18
1989	5489.1	509.3	589.7	1099	٪20
1994	7054.3	725.1	812.1	1537.2	٪21.8
1999	9248.4	996.3	1253.1	2249.4	٪24.3

ملاحظة: أرقام أولية لعام 1999. جميع الأرقام بمليارات الدولارات الأمريكية، باستثناء النسب المئوية.

المصدر: التقرير الاقتصادي للرئيس، مكتب طباعة الحكومة الأمريكية، واشنطن العاصمة، شباط/ فبراير 2000، 306-307.

تلعب المؤسسات الدولية التي تحدثنا عنها فيما سبق دوراً حيوياً يتجاوز الآن ما كان متصوراً وقت توقيع اتفاق بريتون وودز عام 1944، وذلك للمساعدة في تعزيز اقتصاد السوق والحفاظ عليه ودعمه. إلا أن عملية صنع القرار في هذه المؤسسات الدولية الاقتصادية لا تقوم على أساس مبدأ الصوت الواحد للدولة الواحدة، وإنما تستند قوة الاقتراع أو التصويت إلى النسبة المئوية التي تسهم بها كل دولة عضو في رأس مال المؤسسات الدولية. وحيث إن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مساهم برأس المال، فإنها تمتلك أكبر صوت في أي عملية صنع قرار تتم بهذه المؤسسات (18.25٪)، تليها ألمانيا (5.67٪)، ثم اليابان (5.67٪)، وبعدها فرنسا (5.10٪)، ثم المملكة المتحدة (5.10٪)، فإيطاليا (3.20٪)، فكندا (2.97٪). وتمثل حصة الدول الصناعية الأربع والعشرين 60.8٪ من إجمالي حصص صندوق النقد الدولي، وهو ما يعادل التحكم في 60.8٪ من قوة الأصوات في هذه المؤسسة.

يُستنتج من ذلك أن دول العالم الثالث لا تزاول أي نفوذ على السياسات الاقتصادية الدولية الرئيسية. وقد عقد الرئيس المصري حسني مبارك مؤتمر قمة اقتصادياً حضره 15 من رؤساء الدول الأقل نماءً في 11 أيار/ مايو 1998، وكانت التغطية الإعلامية من جانب كبرى وسائل الإعلام الأمريكية والغربية لهذا المؤتمر شبه معدومة على الرغم من أهمية القضايا التي ناقشها المشاركون عقب الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق آسيا.

تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه العولمة من خلال نفوذها داخل المؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى، في المقام الأول، وذلك عن طريق

صياغة سياسات تستهدف تحقيق مصالحها الوطنية وتجابه المشكلات التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في سيطرتها الاقتصادية والسياسية العالمية. ومع ذلك فعلى الرغم من التفوق السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية فإنها لا تستطيع إيقاف العولمة باعتبارها اتجاهاً معاصراً، ولكنها قد تحاول توجيهها على نحو يتواءم مع مصالحها القومية ويساعدها على الحفاظ على زعامتها وصدارتها للعالم.

ومن خلال السيطرة الأمريكية على عملية صنع القرار داخل صندوق النقد الدولي، يتم تحوير العولمة لتتبع برامج إصلاح هيكلية معينة في الدول التي تطلب مساعدات مالية. تتضمن هذه البرامج إجراءات لتحرير الاقتصاد من سيطرة المؤسسات واللوائح التشريعية وخفض الاعتماد على القطاع العام، وكلها مصممة لدعم النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية.

ولذلك فإن الخصخصة وخفض الاعتماد تدريجياً على القطاع العام وعدم تدخل الدولة في تحديد أسعار الفائدة والتقليص التدريجي للدعم والإنفاق الحكومي، وما يصاحب ذلك من إصلاح النظام الضريبي وتحسين عملية تحصيل الضرائب لخفض العجز في ميزانية الحكومة، إن لم يكن القضاء عليه تماماً، هي بعض إجراءات الإصلاح الهيكلية التي يشترطها صندوق النقد الدولي قبل الموافقة على تقديم مساعدات مالية. بعبارة أخرى ينبغي على الدولة التي تحتاج إلى المساعدة المالية الخارجية أن تبرهن على قيامها باتخاذ الخطوات المنهجية لتحرير اقتصادها عن طريق تشجيع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على تبوُّء مواقع الصدارة في توجيه الاقتصاد وإدارته والإسهام في نمو البلاد وازدهارها.

وفي هذا المنعطف التاريخي الذي أخفقت فيه الاقتصادات الموجهة والاقتصادات التي تسيطر عليها الحكومات بسبب ما تنطوي عليه من تناقضات متأصلة وبسبب عجزها عن إدراك فكرة أن أي نظام اقتصادي مخالف لغريزة الملكية الخاصة عند الإنسان لابد من أن ينهار، لا يبقى هناك أي نظام آخر غير ذلك النظام الذي يقدم حوافز للأفراد من خلال دافع الربح. ولذلك تتطابق العولمة مع النظام الاقتصادي المبني على اقتصاد السوق الذي يتزايد العمل به ويقوى تنفيذه في مختلف أرجاء العالم.

وهنا يبرز سؤال مثير: هل يمكن أن تنجح الرأسمالية العالمية؟ الإجابة: "لا"، ما لم يتم وضع الرأسمالية تحت "خيمة أوكسجين" على حد قول جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) حيث إنها لا تستطيع البقاء دون سيطرة كافية. ويعرض التاريخ أفضل الأدلة على حالات أسفرت فيها الرأسمالية الجامحة عن أنظمة احتكار واستئثار بالسلطة والظلم والاستغلال ثم الانهيار في نهاية المطاف. ويقول أرنولد توينبي (Arnold Toynbee) وهو أحد كبار المؤرخين في القرن العشرين إن الفردية الجامحة تدفع الطرف الأضعف نحو الجدار. ومن ثم فإن اقتصاد السوق الناجح لا يتحقق إلا إذا كان مبنياً على قواعد وتنظيمات قابلة للفرض والسريان، أي على بعض إجراءات السيطرة الجماعية لتحقيق الصالح العام. ويمكن أن يحقق نظام المشروعات الحرة المختلطة أفضل النتائج المحتملة، حيث إنه مقبول عند البشر لما يوفره من حريات اقتصادية ولأنه يحفزهم من خلال دوافع الربح ويرفع مستويات معيشتهم ويشجع على الابتكار ويزيد من الإنتاجية ومن المكاسب. ويمكن في ظل بعض السيطرة الحكومية أن يحصن نفسه ضد عناصر التدمير الذاتي مثل احتكار الإنتاج والمدخلات واحتكار الأسواق والسلطة السياسية.

وعلى الرغم من وجود اعتقاد شبه عام في نظام المشروعات الخاصة الحرة المختلطة، فإنه لا يتوافر إجماع بشأن الدرجة التي تسيطر بها الحكومة على مثل ذلك النظام، وحتى في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية توجد فروق بين البرامج الاقتصادية التي يتبناها كل من الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي فيما يتعلق بدرجة سيطرة الحكومة وتدخلها. وفي رأيي لا يوجد حل أمثل لهذه القضية، ولكنني أستطيع من الناحية النظرية تعريف نظام المشروعات الخاصة الحرة المختلطة المثالي بأنه النظام الذي يستطيع النهوض بمصالح المجتمع إلى أقصى حد ممكن. ولذلك فإن كل اقتصاد وطني سيجد أمامه سعياً مستمراً لإيجاد المزيج الأمثل، الذي إن وجد، قد لا يكون مناسباً لدولة أخرى نتيجة اختلاف القيم والثقافة والنظام وجوانب أخرى من النسيج الاجتماعي.

ولكن بالنظر إلى تجربة النظام الاقتصادي السوفيتي الذي أخفق، لا ينبغي تجاهل أن التبني السريع لاقتصاد السوق دون وجود ضمانات ونظام توازنات (checks and balances) يمكن أن يعود بآثار عكسية إذا أدى إلى تركز الثروة والمكاسب في أيدي حفنة قليلة من الناس، في الوقت الذي يواجه فيه السواد الأعظم من السكان ظروفاً اقتصادية أسوأ من ذي قبل. ويظهر التحليل التاريخي لاقتصاد السوق أن نجاحه لا يعتمد فحسب على دوافع تحقيق الربح التي تحفز الناس للعمل بشكل دؤوب والابتكار، وإنما يعتمد أيضاً على الضمانات الكثيرة التي توفرها القوانين والتشريعات المناسبة، بالإضافة إلى نظام محاسبة يمكن التعويل عليه ومؤسسات فعالة مثل اتحادات العمال والنقابات والصحافة الحرة.

ومع ذلك فقد أسفرت العولمة واتساع السوق الدولية عن اتجاه ملحوظ نحو الاندماجات والتكتلات، ولكن قد يلاحظ البعض أن الحكومة الأمريكية لا تفرض فيما يبدو القوانين المناهضة للاتحادات الاحتكارية للمنتجين، والتي تعتز بها منذ فترة طويلة في محاولة لإعطاء شركاتها الوطنية وضعاً تنافسياً قوياً أمام الشركات الأخرى.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك اندماج شركة بوينج (Boeing) مع مكدونال دوجلاس (McDonnell Douglas)، حيث سيتيح لهما اندماجهما التنافس بشكل أفضل مع شركة تصنيع الطائرات الأوربية إيرباص (Airbus). وداخل الدول تحدث اندماجات في قطاعات متعددة، مثل المصارف المالية والنقل والصناعات التحويلية وغيرها. كذلك توجد اندماجات رئيسية عديدة على الساحة الدولية بين الشركات المتعددة الجنسيات والنشاطات "الكونجلوميرات" (Conglomerates)، ففي 11 آب/ أغسطس 1998 قامت شركة بريتيش بتروليم (British Petroleum) بحيازة شركة أموكو (Amoco)، لتخلق ثالث أكبر شركة نفط دولية بعد شركة رويال داتش/ شل (Royal Dutch/Shell) وشركة إكسون (Exxon). بلغت مبيعات شركة بريتيش بتروليم-أموكو عام 1997 نحو 107 مليارات دولار أمريكي، أي أكثر من ضعفي إجمالي الناتج المحلي لمصر. وفي هذا الصدد تقول صحيفة **فايننشال تايمز** (*Financial Times*) في عددها الصادر بتاريخ 10 تموز/ يوليو 1998: «إن عملية الاندماج مستمرة، والأصول تتزايد، والأسعار بدأت ترتفع. وقد بحث الأوصياء العالميون في قاموس التوسع في العام الماضي، وأدت سلسلة من الاندماجات إلى دمج الأصول

في مؤسسات أقل فأقل عدداً، حيث يتعامل أكبر وصي في العالم الآن في مبلغ 4700 مليار دولار أمريكي» .

وشكل هذا المبلغ 12٪ من إجمالي الناتج المحلي للعالم في عام 1997 ، و58٪ من إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية، صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، و96٪ من إجمالي الناتج المحلي المشترك لكل من اليابان وألمانيا، صاحبتي ثاني وثالث أكبر اقتصاد في العالم . وشهد عام 1998 اندماجات أخرى، منها اندماج شركة إكسون مع شركة موبيل (Exxon & Mobil) ليصبح مجموع رأس المال في السوق 240 مليار دولار أمريكي، وبريتيش بتروليم ـ أمكو مع شركة أركو (Arco) برأس مال 187 مليار دولار أمريكي، واندماج شركة زينيكا (Zeneca) البريطانية مع شركة أسترا (Astra) السويدية، الذي أسفر عن شركة عقاقير عملاقة قيمة رأس مالها 35 مليار دولار أمريكي . ومن الجدير بالذكر أن اندماج إكسون موبيل له 28٪ تقريباً من حصة 25 شركة من كبرى شركات العالم العاملة في هذه الصناعة .

وفي مجال العمل المصرفي والتأمين اندمجت سيتيكورب (Citicorp) مع ترافيلرز جروب (Travelers Group) في نيسان/ إبريل 1998 ، كما اندمج في الشهر نفسه بنك أمريكا (Bank America) ونيشنز بنك (Nations Bank) . كذلك أعلن دويتشي بنك (Deutsche Bank) وبنكرز ترست (Banker's Trust) اندماجهما في تشرين الثاني/ نوفمبر 1998 . وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية اندمجت كل من أميريتيك (Ameritech) وإس بي سي كوميونيكيشنز (SBC Communications) في أيار/ مايو 1998، واندمجت

جي تي إي كوربوريشن (GTE Corporation) مع بل أتلانتيك (Bell Atlantic) في تموز/ يوليو 1998، واندمجت تليكوميونيكيشنز (Tele-Communications) وإيه تي أند تي (AT&T Corporation) في حزيران/ يونيو 1998، وشركة إم سي آي (MCI) وشركة ورلدكوم (Worldcom) في تشرين الأول/ أكتوبر 1997. وأعلنت شركة تليكوم إيطاليا (Telecom Italia) اندماجها مع دويتشي تيليكوم (Deutsche Telekom) والذي قد يخلق عملاقاً في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية الأوربية برأس مال يزيد على 200 مليار دولار أمريكي.[13] وفي مجال صناعة السيارات اندمجت شركة كرايزلر (Chrysler) مع شركة ديملر - بنز (Daimler-Benz) في أيار/ مايو 1998. إن هذا الاتجاه الجامح نحو خلق مؤسسات احتكارية لن يخدم مصالح المستهلكين على الصعيد العالمي وخصوصاً مصالح مواطني الدول الأقل نماء.

يجوز أن يكون هذا الاتجاه مبدأ إرشادياً للصناعات في اقتصادات الخليج العربي، حيث يمكن لكيانات العمل دراسة السبل الممكنة للتكامل من أجل خفض تكلفة الإنتاج، إذ يوفر لها ذلك مزايا نسبية في الأسواق الدولية، التي ستزول الحواجز عنها بمقتضى قواعد منظمة التجارة العالمية، بالموافقة الكاملة لأقوى اقتصادات العالم قاطبة، أي اقتصادات مجموعة السبع التي تتألف من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وكندا.

إن للعولمة جوانب إيجابية بالطبع، ولاشك في أن الاتجاه نحو خفض التعرفات الجمركية والحد من القيود على التجارة الخارجية سيؤدي إلى

زيادة حجم التجارة الدولية . ومن هذا المنطلق سيتزايد حجم "كعكة" الإنتاج العالمي، وسيعود بالنفع على كل الشركاء التجاريين، وإن كان ذلك لا يشير إلى أن هذا الإنتاج سوف يتم توزيعه بالتساوي على كل دول العالم، بل إن المكاسب التي سيتم جنيها من وراء التجارة ستعود بالنفع على الدول الصناعية الأكثر تقدماً بزيادة أكبر مما تعود على دول العالم الثالث، التي قد لا يزيد نصيبها من "كعكة" الإنتاج هذه على شريحة صغيرة للغاية . والأكثر من ذلك أن تأمين حقوق الملكية الفكرية في العالم وفرض القوانين التي تحمي مثل هذه الحقوق قد يسرع من وتيرة عملية نقل التقنية من دولة إلى أخرى؛ وحيث إن التقدم التقني عنصر مهم في النمو الاقتصادي، فقد يبدو واضحاً أن هناك مكسباً عالمياً .

ومما لاشك فيه أن اقتصادات الخليج العربي بوسعها الاستفادة من مثل هذه التطورات المحدثة، حيث تستطيع استخدام الشرعية الدولية تحت مظلة ورعاية منظمة التجارة العالمية للقضاء على أي سياسات تمييزية ضد التسويق الدولي للبتروكيماويات التي يتم إنتاجها في هذه الاقتصادات . تتمثل الحجة التي تدفع بوجوب فرض قيود في بعض الدول الصناعية ضد البتروكيماويات التي يتم إنتاجها في اقتصادات الخليج العربي في أن المادة الخام المستخدمة في مثل هذه الصناعات، أي النفط الخام، أقل سعراً في دول الخليج العربية من الأسعار التي يباع بها في معظم أجزاء العالم . ولذلك فإن تكلفته الحدية في اقتصادات الخليج العربية تقل عن مثيلتها في الدول الأخرى، التي قد لا تكون قادرة على التنافس معها على أساس السعر فقط .

قد تصبح هذه الحجة بلا أساس بموجب النظام الجديد الذي تستهدف فيه منظمة التجارة العالمية إزالة العراقيل التي تعوق التجارة من أجل زيادة حجم التجارة العالمية باعتباره الغاية النهائية. فأساس المكاسب التي تجنى من التجارة الحرة هو المزية النسبية، ومن ثم تستطيع اقتصادات الخليج العربية استخدام هذه الحجة الاقتصادية السليمة لإزالة معوقات التجارة المفروضة في بعض الدول ضد بتروكيماوياتها. ولاشك في أن اقتصادات الخليج العربية قد تمتعت حتى الآن بمزية نسبية في الصناعات البتروكيماوية، يمكن استخدامها لتحقيق فائدة لنفسها هي ذاتها ولتحقيق فائدة اقتصادية للعالم.

وفي هذا الصدد تنبغي الإشارة إلى أن مثل هذه المزية النسبية قد لا تدوم ما لم يكن هناك تطبيق ثابت للتقنيات الجديدة في مجال الصناعات البتروكيماوية والصناعات المرتبطة بها. وفي ظل مناخ العولمة الجديد الذي تؤمِّن فيه حقوق الملكية الفكرية، تستطيع اقتصادات الخليج العربية استخدام ذلك الحق لصالحها تماماً عن طريق السعي الدؤوب إلى تطبيق أحدث التقنيات بأي وسيلة توافرت لديها، مثل برنامج المبادلة الذي سنتحدث عنه في السطور التالية.

وعلى الرغم من العولمة والتكامل الاقتصادي الإقليمي، فإن بعض التناقضات المتأصلة مثل التنافس الشرس في الأسواق العالمية قد تؤدي إلى نشوب صراعات بين المشروعات التي ربما تكون جميعها مدعومة من جانب حكوماتها الوطنية، مما يرفع من احتمالات قيام إحدى الحكومات باتخاذ تدابير انتقامية ضد حكومة أخرى. والنزاع الذي وقع مؤخراً في

تجارة الموز غير المهمة إنما هو مثال على الإجراءات الانتقامية التي قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بفرضها على بعض السلع الواردة إليها من دول الاتحاد الأوربي.

ولتجنب مثل هذه الأعمال التي تحدث اضطراباً في التجارة الخارجية ربما وجدت الدول المتنازعة مخرجاً من نزاعاتها عن طريق تقوية المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وغيرها، والاعتماد عليها. ومن حسن الحظ أن هناك الكثير من مثل هذه المؤسسات الوطنية والدولية والمحاكم التي تفصل في هذه النزاعات بطريقة قانونية وعقلانية. على سبيل المثال أعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في 13 نيسان/ إبريل 1999 أنها اقترحت «حلاً متعدد الجنسيات لتجنب الحرب التجارية بسبب خطط الاتحاد الأوربي بحظر الطائرات الأقدم المزودة بأجهزة امتصاص الضوضاء والمعروفة باسم (hushkits). وقال وكيل وزارة التجارة الدولية ديفيد آرون إنه قد تم إرسال خطاب إلى الاتحاد الأوربي يقترح التفاوض للتوصل إلى اتفاق من خلال منظمة الطيران المدني الدولية (International Civil Aviation Organization (ICAO)).[14]

وفي هذا الإطار الجديد يمكن أن تصبح اقتصادات الخليج العربية مشاركاً نشيطاً في جميع هذه المؤسسات ليس فقط لتسوية النزاعات الاقتصادية المتعلقة بخصوصيتها، وإنما أيضاً لتسوية النزاعات كلها، من أجل وضع سابقة يمكن أن تنطبق عليها في أي وقت تطفو فيها مثل هذه الأمور على السطح. وإزاء اتجاهات المنافسة الشرسة التي لا يمكن تجنبها والتي أدت إلى التكامل الدولي للشركات المتعددة الجنسيات في ظل غياب قوانين قابلة للفرض ضد الاتحادات الاحتكارية للمنتجين، ينبغي على

الصناعات داخل اقتصادات الخليج العربية أن تدرس مسألة التكامل والاندماج المحتمل بصورة جدية بهدف خفض تكاليف الإنتاج لتمكينها من التنافس في الأسواق العالمية .

ومع ذلك فإذا كان للعولمة أن تمضي قدماً فإني أقترح تعزيز القانون الدولي تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية بفرض قوانين عالمية ضد الاتحادات الاحتكارية للمنتجين مع الاستمرار في الاعتماد على المؤسسات الدولية الكثيرة لتسوية المنازعات بين الدول وبين الشركات العملاقة المندمجة حديثاً . وأعتقد أن العولمة يمكن أن تكون مفيدة لاقتصادات دول الخليج العربية لو اتخذت إجراءات جدية للتحرك ضد آثارها السلبية وجني فوائدها القيمة في الوقت ذاته .

حالة دولة الإمارات العربية المتحدة

ولنتحول الآن إلى التحديات التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة ولاسيما في القرن الحادي والعشرين ، فنجد أنه من المهم تحديد الإطار والنطاق الذي يمكن أن تعمل فيه . ويتضح من التحليل السابق أن دولة الإمارات العربية المتحدة لا تستطيع التأثير من جانب واحد في سعر النفط ، الذي يبقى الدعامة الأساسية لاقتصادها .

لذلك فإن هناك ضرورة لتحديد مجموعة استراتيجيات تقوم على حقيقة أن دولة الإمارات العربية المتحدة آخذة للسعر وليست محددة له فيما يخص عملية تسعير النفط ، حيث إن سياستها الإنتاجية وحدها لا تكفي للتأثير في أسعار النفط . ولاشك في أن هناك سياسة تنويع للموارد

جارية في الصناعات التحويلية والصناعات الأخرى على نطاق كبير وفي السياحة والخدمات المالية. ويعتبر مركز التجارة العالمي في دبي دليلاً ملموساً على التوسع في الأنشطة الاقتصادية. ومع ذلك يبقى قطاع النفط أهم قطاع في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، رغم أن حصتها النسبية تقل بصورة تدريجية، ومع ذلك فهو لايزال المصدر الأكبر لإيرادات الحكومة الإماراتية، ولذلك فإن معظم الإنفاق على التعليم والدفاع والرعاية الاجتماعية وميزانيات الوزارات الكثيرة وغيرها من أوجه الإنفاق العام يعتمد على قطاع النفط.

وفي حين حقق القطاع غير النفطي الحقيقي نمواً وصل إلى ما يقرب من 5.5٪ عام 1997 فقد انخفض بشدة بمقدار الثلث تقريباً نتيجة لانخفاض سعر النفط عام 1998. وفي الوقت ذاته أظهرت ميزانية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة عجزاً يمكن تدبيره عام 1997 بلغ نحو 5.2٪ من إجمالي الناتج المحلي الذي زاد عام 1998 للسبب نفسه. ويبدو أن نسبة التضخم كانت معقولة حيث كان أقل من 4٪.

وفي هذا السياق الكلي من الاقتصاد الإماراتي، وبسبب الاعتماد على النفط، أقترح الخطوات التالية:

ينبغي ابتكار سياسات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل لزيادة الإنتاجية البشرية. وكما أوضحنا في جزء سابق، كانت تقديراتي لمصادر النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة المنسوبة إلى العمالة في حدود 10٪، وتشكل هذه النسبة المنخفضة تحدياً حقيقياً في القرن الحادي والعشرين، إذ كيف يمكن للمؤسسات التعليمية والفنية والمهنية زيادة

الإنتاجية البشرية؟ وكيف يتسنى لخلق الدوافع الثقافية وتغيير الاتجاهات أن تفضي إلى هذه الغاية نفسها وهي زيادة الإنتاجية البشرية؟ ورغم أن نسبة الأمية بين الكبار في دولة الإمارات العربية المتحدة هي الأقل - بعد مملكة البحرين - بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإنها لاتزال عند نسبة 21٪. ومع تحول لغة المجتمعات المتقدمة إلى الحاسوب، تشكل الأمية في هذا المجال مشكلة لأي دولة، ومع اندلاع بركان تقنية المعلومات من خلال الحواسيب في السنوات الأخيرة، يصبح من الضروري تماماً الاستثمار بكثافة في تعليم الحاسوب والتدريب وإعادة التدريب بصورة مستمرة لمواكبة السرعة التي تتغير بها أجهزة الحاسوب (hardware) والبرمجيات (software).

بالإضافة إلى ذلك تشكل عملية نقل التقنية أمراً ضرورياً وأساسياً للغاية لتنمية اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة مستقبلاً. وقد تم اتخاذ عدة خطوات ملموسة بالفعل في هذا الاتجاه، وخصوصاً من خلال خطط لبرنامج مكتب المبادلة، وتتطلب مثل هذه الخطط مساعدة الشركات الأجنبية في نقل التقنية. إن هذه الخطوات تستحق الإشادة ولكنها لا تكفي بأي حال من الأحوال، إلا إذا واكبتها معايير دولية عالية المستوى للتعليم التقني تتيح لأجيال المستقبل فهم التقنية المستوردة واستيعابها والابتكار فيها، بحيث يصبح من الممكن تعديلها وتطبيقها وتصديرها للآخرين.

ومع ذلك فمن الممكن تعديل برنامج مكتب المبادلة بحيث يسمح للشركات الفنية الجديدة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة التوسع بصورة كبيرة ليس فقط على المستوى الإقليمي وإنما على مستوى أسواق

العالم الأخرى أيضاً. وأسوق في هذا المضمار بعضاً من الأمثلة الملموسة؛ إذ إنه امتثالاً لمتطلبات برنامج مكتب المبادلة قامت شركة برات آند ويتني (Pratt & Whitney) للتقنيات المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تنتج أقوى محركات الطائرات المدنية والحربية وأكثرها تقدماً وثقة في العالم، بالتوقيع على اتفاق عام 1998 مع شركة جامكو (GAMCO) وشركة الخدمات الفنية المتحدة (United Technical Services Company) لصيانة محركات الطائرات بصورة مشتركة. وتكمن المكاسب الواضحة لدولة الإمارات العربية المتحدة من هذا الاتفاق في زيادة قدرات شركة جامكو في صيانة هياكل الطائرات وتوفير خبرة فنية وإدارية أمريكية إضافية تجعل شركة جامكو من الشركات الرائدة في هذا المجال.

في العام ذاته دخلت شركة برات آند ويتني في ترتيب عمل مع أحد المستثمرين الوطنيين في دولة الإمارات العربية المتحدة لإجراء دراسة جدوى لإنتاج مادة تيراجريت (Terra Gritt) (التي تتكون من صخر رملي معاد تدويره، وقطع زجاجية مهشمة، ومخلفات أسمنت)، وهي مادة غير ضارة بالبيئة وتعد من مواد التنظيف التي تتحمل المجهود الشاق وتستخدم استخداماً دولياً في صناعة إصلاح السفن. ويمكن باستخدام هذه المادة أن تزول الحاجة إلى التخلص من 80 ألف طن من مخلفات الصخر الرملي غير القابل لإعادة التدوير والملوث للبيئة في صحراء دولة الإمارات العربية المتحدة كل عام. وهناك مشروعان آخران مع شركة الخدمات الفنية المتحدة، تجدر الإشارة إليهما، أولهما يقوم على استخدام تقنية الألياف البصرية التي طورتها شركة برات آند ويتني لمراقبة احتياطيات النفط وزيادة استخراج النفط من حقول دولة الإمارات العربية المتحدة،

وهي تقنية تؤدي إلى زيادة كميات النفط المستخرج من احتياطيات النفط وتؤدي إلى إتاحة مراقبة الحقول النفطية في الدولة بصورة أكثر تقدماً. أما المشروع الثاني فيتمثل في إنشاء شركة تجارة عامة في أبوظبي تشارك في مبيعات منتجات شركة كارير (Carrier) وتوسيع نطاقها في دول خليجية عربية منتقاة. وتتيح فرصة الاكتتاب العام الأولي لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة فرصة المشاركة في تنمية وزيادة مصالح العمل الإقليمية لشركة كارير/ يونايتد تكنولوجيز (Carrier/United Technologies).

وتشير الحالات التي ذكرناها فيما مضى إلى التنوع ونطاق العمل المشترك بين واحدة من كبرى الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات والكيانات الإماراتية. ومع ذلك يمكن أن يطمح مكتب برنامج المبادلة إلى التوسع في الأسواق العالمية انطلاقاً من المشروعات المشتركة الجديدة. غير أنه من الضروري ألا يتم النظر إلى التقدم التقني المتحصل من خلال برنامج المبادلة أو أي برامج أخرى على أنه إسهامات نظرية في العلم والمعرفة، بل يجب أن تكون أيضاً وسيلة للادخار وخفض التكلفة ومن ثم خفض الإنفاق العام والخاص.

من أكبر المخصصات في ميزانية دولة الإمارات العربية المتحدة تلك التي تنفق على مشروعات تحلية المياه وما يرتبط بها، وأود أن ألفت الانتباه هنا إلى فتح جديد في هذا المجال، يتمثل في ابتكار مصدره اليابان سُجلت براءته كاختراع في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد جاء في تقرير لم يتم نشره أن محطة "دن سيستم" (Den System) لا تستخدم أي كيماويات، بل تستخدم الأوزون للحصول على مياه عذبة من مياه البحر. وتقل تكلفة

المحطة ذاتها ونفقات تشغيلها بصورة هائلة عن كل وسائل تنقية المياه الموجودة حالياً. وتحتوي مياه الشرب التي تنتجها محطة "دن سيستم" على 33 جزءاً في المليون من الأوكسجين المذاب والعديد من المواد المعدنية المهمة للغاية للحفاظ على توازن الجسم البشري وصحته، ولا توجد بها أي نسبة سموم. وهناك ابتكار ياباني جديد آخر، هو "أوكيجين مينكس" (Okijin Minex)، الذي يتم خلطه بالمنتجات الزراعية لزيادتها بصورة مهمة.[15] ومن المؤكد أن البحث في مثل هذه الابتكارات التي تخفض التكلفة وتنفيذها سيؤديان إلى تحقيق أهداف ميزانية الحكومة، وخصوصاً عندما يكون هناك عجز فيها.

ومن بين الاستراتيجيات الخاصة بالمستقبل وضع برامج فعالة لحيازة التقنية المتقدمة وتطبيقها وتطويرها في المجالات التي تحتاج إليها دولة الإمارات العربية المتحدة مثل استكشاف النفط والصناعات البتروكيماوية وتحلية المياه والتشييد وتقنية المعلومات وغيرها. ويمكن أن تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص باعتماد جزء من مواردها لتطوير الصناعات النفطية لإنتاج ما تحتاج إليه من معدات ثقيلة مطلوبة لعمليات الاستكشاف والأغراض الأخرى المماثلة. وقد قدرت أن تكلفة استئجار دولة الإمارات العربية المتحدة لهذه المعدات تزيد بمقدار الثلث تقريباً على تكلفة خدمة أعباء الدين لأي منشأة صناعية تحصل على تمويل بنسبة 100٪. وقد يكون من المفيد أيضاً تشجيع حدوث الاندماجات والتكتلات لخفض التكلفة وتوسيع الأسواق لمواجهة تحديات العولمة.

وقد أضيف هنا أنه نظراً لتوزيع الثروة على نطاق واسع بين سكان دولة الإمارات العربية المتحدة بدرجات متنوعة، فإن احتياجات الحكومة

مستقبلاً إلى البرامج التي ذكرناها وجميع أوجه الإنفاق الحكومي الأخرى، ستتطلب فرض ضريبة مبيعات وضريبة دخل متواضعة أيضاً. وينبغي أن تتم الموازنة بين الوضع الراهن والجوانب الثقافية التي تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم من ناحية، ونظام الالتزامات المالية الفعالة والمشاركة من جانب المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة في أوجه الإنفاق العام من ناحية أخرى. وبالإضافة إلى الإيرادات المطلوبة بشدة للحكومة وخصوصاً في الأوقات التي تنخفض فيها أسعار النفط، يمكن أن يؤدي فرض الضريبة إلى إيجاد حافز للعمل لفترات طويلة وبالتالي زيادة إنتاجية العمال.

ونظراً لأن النفط يشكل صلب الاقتصاد الإماراتي، يمكن إحياء استراتيجية لامتلاك عمليات ما بعد الاستخراج كالتكرير والتسويق والتوزيع والمصافي في المناطق التي توجد فيها أعداد كبيرة من المستهلكين، كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد قامت المملكة العربية السعودية بتحرك رئيسي في هذا المجال لدمج عمليات التسويق والتكرير على نطاق عالمي. ومن المتوقع أن تكون المملكة العربية السعودية قد امتلكت أو سيطرت على منافذ لأكثر من 50٪ من إنتاجها من النفط الخام خلال سنوات قليلة، وذلك بالإضافة إلى عمليات التكرير الداخلية لديها. وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات في منافذ التكرير ليست مهمة للنفط الخام فحسب، وإنما تعتبر استثمارات مالية سليمة وجيدة أيضاً لها صافي إيرادات أعلى من بعض القطاعات الأخرى. وعلى الرغم من ضرورة موازنة هذه الاستثمارات مع غيرها من الاستثمارات الأخرى،

فإن فرص شراء مصافي التكرير لاتزال متوافرة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والبهاما وغيرها من الأماكن القريبة من الأسواق الكبيرة. ولكن رغم ذلك تنبغي الإشارة إلى أن أسعار المصافي تشهد ارتفاعاً نتيجة تحسن أرباح التكرير. ومن بين المزايا الكامنة لحيازة تلك المشروعات في الدول الصناعية المتقدمة سهولة توافر التمويل للجزء الأعظم من سعر الشراء الكلي. ومما يذكر أن أمريكا الشمالية تستهلك ضعف الطاقة المستهلكة في أوربا الغربية، وسوف تستمر واردات النفط الخام في أمريكا الشمالية في النماء وستبقى هي السوق الأكثر أهمية في المستقبل المنظور.

وختاماً أقول إن دولة الإمارات العربية المتحدة اتخذت قرارات سياسية حكيمة ورشيدة للحفاظ على احتياطيات النقد، وتشجيع عملية التنويع الاقتصادي، وإنشاء مؤسسات لنقل التقنية وتشييد بنية تحتية عملاقة، والتشارك مع قطاع خاص نشيط في مجالات التجارة والبناء والصناعة، وبناء مركز تجاري ومالي عالمي واعد في دبي؛ ومع ذلك فإن تحديات القرن الحادي والعشرين متنوعة وتتطلب اهتماماً كبيراً في وضع سياسة عقلانية وفعالة على المدى البعيد.

ملحق (1)

كريستيان جونزاليز – أمادور وإبراهيم عويس
(جامعة جورج تاون)

الهدف والنطاق

نحاول في هذا الملحق تعريف العوامل التي حددت أسعار النفط الخام الخفيف خلال الفترة 1983 ـ 1998، حيث نقوم بتحليل مسار أسعار النفط في إطار العرض والطلب؛ غير أنه لا يمكن استعمال مدخل المعادلات المتزامنة التقليدية لأن الكمية المعروضة لن تكون مساوية للكمية المطلوبة. وحيث إننا مهتمون بالنظر في أثر الكمية المطلوبة في أسعار النفط الخام الخفيف، وهي الكمية المطلوبة من جانب فرنسا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية (التي تمثل 40٪ من الاستهلاك العالمي)، فقد قمنا باستعمال نموذج خطي.

ولدراسة مسألة جذور الوحدة (unit roots) في المتغير التابع وأيضاً في المتغيرات المستقلة، قمنا باستعمال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller test)؛ وتعتبر فرضية جذر الوحدة مقبولة بالنسبة إلى أسعار النفط الخام الخفيف في الظروف الحقيقية،[1] وإجمالي الناتج المحلي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الظروف الحقيقية والاستهلاك في اليابان وإنتاج النفط في الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك. أما بالنسبة إلى بقية المتغيرات فلم يكن هناك أي جذر وحدة.

تمت صياغة الانحدار (regression) واجتاز اختبار إنجل جرانجر للتكامل (Engle Granger co-integration test)، إلا أنه لم يجتز اختبار دربين

واتسون للارتباط التتابعي (Durbin-Watson test for serial correlation) (DW=0.490312<d1=1.186) وفي هذا الانحدار كان إجمالي الناتج المحلي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وإنتاج النفط لدول الأوبك فقط هو المهم إحصائياً عند مستوى ثقة 90٪ (level of confidence)؛ ومعنى ذلك أن إجمالي الناتج المحلي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وإنتاج النفط لدول أوبك يمثل أكبر الأثر في أسعار النفط الخام.

أما الانحدار الثاني الذي صغناه فكان انحداراً ذاتي الانحدار من الدرجة الأولى (an auto-regressive regression of order 1)، وقد اجتاز اختبار إنجل جرانجر التكاملي المطور.[2] ومع ذلك لم يكن هناك أي معامل مهم إحصائياً، باستثناء المعامل الثابت ومعامل AR (1) اللذين كانا وحدهما مهمين من الناحية الإحصائية عند مستويي ثقة 90 و95٪ على التوالي.[3] كذلك عند قيامنا باختبار دربين واتسون على مستوى ثقة 95٪ لسنا متأكدين مما إذا كان لدينا ارتباط تتابعي موجب، حيث تقع DW=1.745 بين d1=1.301 وdu=1.923. وقد استخدمنا AR (2) وAR (3) وAR(4) و(DW exhibit) والارتباط التتابعي الموجب لكل منها، ولكن استنتاجنا الوحيد هو أن ارتباط هذا الانحدار ضعيف احتمالياً. ولعل المتتالية الزمنية (time series) لا تتكامل لدى إجرائنا لاختبارات أخرى.

قمنا بعد ذلك باستخدام عملية اتجاه ثابت (trend stationary process) لاختبار مسألة ما إذا كانت أسعار النفط الخام الخفيف تتبع ذلك النوع من المسار، غير أن النموذج فشل في اختبار إنجل جرانجر للتكامل.

وأخيراً قمنا بصياغة الانحدار التالي :

$$y_t = y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث y_t هو سعر النفط الخام الخفيف في الظروف الحقيقية.

وتمثل ε_t حالات تساوي الشدة (White Noise).

وبإجراء اختبار جذر الوحدة على المتبقي وجدنا أنه ثابت؛ ومعنى ذلك أن حد الاضطراب (disturbance term) عشوائي، وأن معامل قيمة التأخر (lag value) لسعر النفط الخام الخفيف في الظروف الحقيقية مهم من الناحية الإحصائية. وبإجراء اختبار (t-test) يتعذر رفض فكرة أن المعامل مساو للواحد الصحيح عند نسبة 95٪.[4] وبعبارة أخرى، يكون معامل الانحدار لقيمة التأخر لسعر النفط الخام الخفيف في الظروف الحقيقية مساوياً للواحد الصحيح، ويمكن أن يفسر سعر النفط الخام الخفيف في الظروف الحقيقية لفترة مقدارها t. كذلك حصلنا على القيمة المعدلة: R^2= 0.86583، والصيغة DW=1.96 اللتين استطعنا من خلالهما رفض الفرضية الصفرية الخاصة بالارتباط المتوالي الموجب عند مستويي 99 و95٪ من الثقة. ونستنتج أن أسعار النفط الخفيف تتبع مساراً عشوائياً وتعتبر من حيث التصنيف من قبيل عملية مارتينجيل (Martingale Process).

مقدمة

«حاول الاقتصاديون تفسير أسعار النفط الخام لكي يستطيعوا التنبؤ بها على المديين القصير والبعيد، إلا أنه لا توجد حتى الآن نظرية قادرة على استخدام المتغيرات الاقتصادية في نموذج قادر على التنبؤ الدقيق بأسعار النفط في المستقبل».[5]

تذكر الأدبيات ذات الصلة بهذا الموضوع مدخلين لتفسير مسار أسعار النفط، أحدهما هو نموذج كورنو ـ ناش (Cournot-Nash) الذي يبحث في مسألة ما إذا كانت السوق المتنافسة أو السوق غير المكتملة هي التي تحدد

أسعار النفط، والآخر معني أساساً بدراسة التوازن بين المعروض من النفط والطلب عليه.

وقد قمنا في هذا المشروع بدراسة مسار أسعار النفط من منظور العرض والطلب، غير أننا لم نستخدم مدخل المعادلات المتزامنة التقليدية (simultaneous equations approach)، وفكرنا في استعمال نموذج تكون عوامل العرض والطلب فيه هي عوامل الانحدار (regressors) في سعر النفط.

ومن بين عوامل الطلب قمنا بإدراج إجمالي الناتج المحلي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الظروف الحقيقة، كما قمنا كذلك بإدراج استهلاك النفط من جانب كل من فرنسا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن جانب العرض قمنا بإدراج إنتاج النفط العالمي. ولدراسة الدلالات السياسية لسعر النفط قمنا بإضافة متغير وهمي مصطنع (dummy variable) للبحث في مسألة الصدمات في الطلب على النفط والمعروض منه أيضاً.

تم اختيار سعر النفط الخام الخفيف من بين مختلف أنواع النفط الخام لأنه الوحيد الذي كثر استعماله من لدن المؤلفين الآخرين. ومن هنا يتناول هذا البحث بالدراسة العوامل التي حددت أسعار النفط الخام الخفيف خلال الفترة 1983 ـ 1998.

استعراض أدبيات هذا الموضوع

ثمة طريقتان لتحديد مسار أسعار النفط، تستعمل إحداهما طريقة ناش كورنو (Nash Cournot)، والتي يمكن من خلالها تحليل سعر النفط بأخذ

التكلفة الحدية والإيرادات الحدية وتحديد مسار السعر الاحتكاري ومسار السعر التنافسي.[6]

واستناداً إلى نموذج نيوبري (Newberry) يتبع سعر النفط مساراً شبيهاً بذلك المرسوم في الشكل التوضيحي (1) من ملحق (2) حيث تمثل cm التكلفة الحدية للاحتكار وcf تكلفة التنافس الحدية. ووفقاً لنيوبري يتميز هذا النموذج بالاتساق الديناميي وهو أفضل تقريب بسيط للتوقعات العقلانية لتوازن ستاكلبرج (Stackelberg equilibrium). غير أن بيانات الإيرادات الحدية أو التكلفة الحدية لهذه الصناعة لم تكن متاحة، وبالتالي استعملنا المدخل التقليدي للعرض والطلب.

وكما يقول هنتنجتون قامت وزارة الطاقة الأمريكية باستخدام نموذجين للتنبؤ بالاستهلاك العالمي للنفط في تسعينيات القرن الماضي (باستبعاد الصين والاقتصادات الموجهة سابقاً لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وأوربا الشرقية). وقد أدمج هذان النموذجان سلوك ثلاثة عوامل متمايزة هي: مستهلكو النفط، ومنتجوه من خارج الكارتل (Cartel)، ومنتجو النفط داخل الكارتل. وقد استجاب مستهلكو النفط لإجمالي الناتج المحلي،[7و8] واتجاهات توفير الطاقة في التقنية أو البنية الاقتصادية وأسعار النفط، بينما كانت استجابة منتجي النفط من خارج الكارتل محكومة بافتراضات حول اتجاهات خاصة بنضوب المورد والتقنية بالإضافة إلى أسعار النفط. ويتم تمثيل سلوك الكارتل بإحدى طريقتين أساسيتين: 1) باعتباره جهة احتكارية تسعى لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح، 2) باعتباره منافساً غير مكتمل يحدد السعر حسب الكمية المعروضة في السوق.[9]

وسيتم في هذا البحث فصل إنتاج النفط العالمي في فئتين اثنتين: إنتاج النفط من جانب دول منظمة الأوبك، وإنتاج النفط من جانب بقية دول العالم. وحاولنا بهذه الطريقة دراسة العلاقة بين سلوك منتجي النفط من داخل الكارتل وسعر النفط الخام الخفيف، والعلاقة بين منتجي النفط من خارج الكارتل وسعر النفط الخام الخفيف. كما أخذنا في الاعتبار أيضاً إجمالي الناتج المحلي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوصفه أحد العوامل المؤثرة في الطلب.

وتشير الدراسة السابقة لإبراهيم عويس إجمالاً إلى الدور المهم الذي لعبته العوامل الاقتصادية والأحداث السياسية في تغيير أسعار النفط الخام، وتذكر الدراسة أن العوامل الاقتصادية لها اليد العليا في تحديد اتجاهات أسعار النفط على المدى البعيد، في حين تحكمت الأحداث السياسية المتعلقة بمسألة الاستقرار في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي في ذلك الأمر، ولكن على المدى القصير.

«الحقيقة أن دراسة العوامل الاقتصادية وحدها دون محاولة فهم الأحداث السياسية المعقدة لا تكفي لشرح اتجاهات أسعار النفط والتنبؤ بها لا على المدى القصير ولا على المدى الطويل».[10]

قمنا في هذا البحث بإنشاء متغير مصطنع يحاول أن يرصد الأحداث السياسية في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي وأثرها على أسعار النفط، وحيث إن هذا المتغير يمكن أن يحدث أثراً في جانب العرض وأيضاً في جانب الطلب، فقد وضعنا في الاعتبار كلا التأثيرين في المتغير المصطنع نفسه.

«تختلف تأثيرات الأحداث السياسية في استقرار المنطقة عندما تكون تلك التأثيرات متوقعة أو غير متوقعة . وتظهر آثار المواقف المتوقعة في سعر النفط الخام في الأسواق الفورية والأسواق الآجلة في التجارة العالمية» . [11] وسنقوم في هذا البحث باستخدام السعر الفوري للنفط الخام الخفيف باعتباره متغيراً تابعاً لدراسة المواقف المتوقعة .

عرض أبوسدرة ولاوبوديس (Abosedra and Laopodis) بالتحليل لحركة أسعار النفط الخام، وطرحا أسئلة عن طبيعة تلك الحركة، من بينها مثلاً أكان من الممكن التنبؤ بإيرادات المستقبل باستعمال جزء من المعلومات وليس المعلومات كلها؟ أكانت هناك أدلة على أي اعتماد على الوقت في تنوع الإيرادات؟ ونهض تحليلهما التجريبي على استخدام نموذج جارش التضعيفي (Exponentioal Garch Model). غير أننا لم نستعمل ذلك النموذج في هذه الدراسة لأنه يبدو أنه لا ينطبق على هذه الحالة . [12]

النموذج الإدراكي

يستخدم أحد المداخل النموذجية المستعملة للعرض والطلب المعادلات التالية :

$$Q_{dt} = \beta_1 + \beta_2\chi_{2t} + \beta_3\chi_{3t} + \beta_4\chi_{4t} + \varepsilon_t$$
$$Q_{st} = \beta_5 + \beta_6\chi_{2t} + \beta_7\chi_{7t} + \Lambda_t$$
$$Q_{st} = Q_{dt}$$

المتغير	التعريف
Q_{dt}	ملايين البراميل يومياً المطلوب في ربع t
Q_{st}	ملايين البراميل يومياً المعروضة في ربع t
X_{3t}	إجمالي الناتج المحلي في ربع t
X_{2t}	سعر النفط الخام الخفيف في ربع t
X_{4t}	متغير مصطنع للدلالات السياسية في الطلب على النفط الخام الخفيف في ربع t
X_{7t}	متغير مصطنع للدلالات السياسية في عرض النفط الخام الخفيف في ربع t
ε_t, Λ_t	حالات تساوي الشدة في ربع t

وبما أننا مهتمون بدراسة مسار أسعار النفط الخام الخفيف والعوامل المحددة لها، فإن مثل ذلك المدخل لن يكون مناسباً حيث إن كمية الطلب على النفط الخام الخفيف تتأثر بالدرجة الأولى باستهلاك كل من فرنسا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، الذي يمثل نحو 40٪ من الاستهلاك العالمي من النفط.[13] وإذا كنا نريد بحث أثر الطلب في هذه الدول باستخدام نموذج المعادلات المتزامنة، فلن نستطيع قياس تأثيرها في سعر النفط الخام الخفيف، لأنه لا يمثل مجموع الاستهلاك العالمي.

إننا نرغب من خلال تحليلاتنا تقسيم الإنتاج العالمي من النفط بين دول منظمة الأوبك والدول من خارج الأوبك، إلا أننا لن نستطيع باستعمالنا لمدخل العرض والطلب أن نفصل الإنتاج العالمي في هذه المجموعات، ولذلك لا يمكن استخدام المعادلات المتزامنة لأن إنتاج النفط تم تقسيمه لأغراض تحليلية.

وقمنا باستخدام بيانات ربع سنوية، لأن التحليل السنوي لن يسمح لنا بتفسير التقلبات في سعر النفط الخام الخفيف خلال السنة الواحدة.

وباستعمال العوامل المذكورة فيما سلف قمنا باستخدام النموذج التالي:

$$Y_t = \beta_1 + \beta_2\chi_{2t} + \beta_3\chi_{3t} + \beta_5\chi_{5t} + \beta_6\chi_{6t} + \beta_7\chi_{7t} + \beta_8\chi_{8t} + \varepsilon_t$$

حيث تمثل β_i منحنيات (OLS) للمتغيرات المستقلة

المتغير	التعريف
Y_t	سعر البيع الفوري للنفط الخام الخفيف في ربع t في الظروف الحقيقية
X_{2t}	إجمالي الناتج المحلي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ربع t في الظروف الحقيقية (1992 = 100 مليار دولار أمريكي)
X_{3t}	ملايين البراميل في اليوم التي تستهلكها فرنسا في ربع t
X_{4t}	ملايين البراميل في اليوم التي تستهلكها ألمانيا في ربع t
X_{5t}	ملايين البراميل في اليوم التي تستهلكها اليابان في ربع t
X_{6t}	ملايين البراميل في اليوم التي تستهلكها الولايات المتحدة الأمريكية في ربع t
X_{7t}	ملايين البراميل في اليوم التي تنتجها دول منظمة أوبك في ربع t
X_{8t}	ملايين البراميل في اليوم التي تنتجها دول خارج منظمة أوبك في ربع t
X_{9t}	المتغير المصطنع للدلالات السياسية (1 = الدلالات السياسية في ربع t)
ε_t	حالات تساوي الشدة في ربع t

وفي هذا النموذج نبحث فقط في إجمالي الناتج المحلي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الظروف الحقيقية حيث تستهلك هذه الدول أغلب الإنتاج العالمي من النفط.

البيانات

مجموعة البيانات

تم الحصول على المتغير التابع من دراسة «**بيانات تاريخية للأسعار النقدية لسعر النفط الخام (1983-الآن)**» لشركة المعلومات المالية العالمية بريدج (Bridge). وتم الحصول على مؤشر أسعار الاستهلاك المستعمل لخفض أسعار النفط الخام الخفيف من موقع المكتب الأمريكي لإحصاءات العمل (US Bureau of Labor Statistics) على شبكة الإنترنت.

وتم الحصول على بيانات استهلاك النفط من جانب فرنسا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وإنتاج النفط في دول منظمة أوبك وإنتاجه من الدول غير الأعضاء فيها من مجلة **الطاقة الشهرية** (*Monthly Energy Review*) التي تقوم بنشرها إدارة معلومات الطاقة في وزارة الطاقة الأمريكية.[14]

وتم الحصول على إجمالي الناتج المحلي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وعوامل خفضه من قرص مدمج عن الإحصاءات المالية الدولية (International Financial Statistics CD-ROM) التي أصدرها صندوق النقد الدولي.

النموذج

المتغير التابع

أسعار البيع الفوري للنفط الخام الخفيف في الظروف الحقيقية (100=1992)

لتقدير هذا المتغير كان لدينا أولاً أسعار البيع الفوري الأسبوعية في بداية الأسبوع، وفي ختام الأسبوع، وأعلى سعر في الأسبوع، وأدنى سعر في الأسبوع؛ وقد حصلنا على متوسط السعر الأسبوعي بحساب متوسط سعر البيع الفوري في بداية الأسبوع وفي نهايته.

يذكر المكتب الأمريكي لإحصاءات العمل مؤشر أسعار الاستهلاك الشهرية، ولكن بما أن هذا المتغير يتبع نمطاً خطياً[15] فقد جرت صياغة انحدار (OLS) في (E-Views) للتنبؤ بمؤشر أسعار الاستهلاك الأسبوعية.[16]

وباستخدام القيم التي تم التنبؤ بها لأسعار الاستهلاك الأسبوعية تم تخفيض متوسط السعر الفوري الأسبوعي، ثم تم تقدير السعر الفوري ربع السنوي للنفط الخام الخفيف في الظروف الحقيقية، وذلك بحساب متوسط الفصل (ربع السنة) باستخدام متوسط الأسعار الأسبوعية للنفط الخام الخفيف في الظروف الحقيقية.

المتغيرات المستقلة

إجمالي الناتج المحلي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (بمليارات الدولارات الأمريكية لعام 1992)

لتقدير هذا المتغير كان لدينا إجمالي الناتج المحلي ربع السنوي لشتى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفقاً لعملاتها المتداولة، وكان

لدينا إجمالي الناتج المحلي لكل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولكن باستخدام عام 1990 كأساس. وتمثلت الخطوة الأولى في إيجاد عامل تخفيض الأسعار (deflator) لعام 1990 لمعرفة عامل التخفيض لعام 1992. وبعد التوصل إلى هذا العامل حصلنا على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفقاً لعملاتها المتداولة، ثم قمنا باستخدام متوسط أسعار الصرف خلال عام 1992 لتحويله إلى دولارات أمريكية. وبعد حصولنا على إجمالي الناتج المحلي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جميعها عام 1992 بالدولار الأمريكي، فكرنا في استبعاد نيوزيلندة وتركيا والدنمارك واليونان نظراً لنقص بياناتها. وحيث إن البيانات من معظم الدول غير متوافرة للربع الأخير من عام 1998، فقد قمنا باستخدام الانحدار التالي:

$$y_{it} = \beta_1 + \beta_{2t} + \varepsilon_t$$

حيث (y_{it}) هو إجمالي الناتج المحلي لأي دولة I في أي ربع من السنة t

و t هي اتجاه الوقت في الفصول

ε_t هي حالات تساوي الشدة

ثم حصلنا على القيم المتوقعة للربع الأخير من عام 1998 واستخدمناها لاستكمال المتتالية الزمنية. وبعد حصولنا على مجموعة البيانات الكاملة لإجمالي الناتج الحقيقي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قمنا بإضافتها لمعرفة قيمة المتغير.[17]

استهلاك النفط من فرنسا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية

لمعرفة هذه المتغيرات قمنا بالاستعانة ببيانات سنوية من 1983 - 1995 وبيانات شهرية من 1995 - 1998، وتمثلت الخطوة الأولى في الحصول

على بيانات ربع سنوية من 1995 ـ 1998، وقمنا بالحصول على متوسط الفصول، ثم افترضنا أن البيانات السنوية من 1983 ـ 1995 تنتمي إلى الربع الأخير من ذلك العام. وبهذه المجموعة من البيانات القاصرة كان الانحدار التالي:

$$C_{it} = \beta_1 + \beta_{2t} + \varepsilon_t$$

حيث (C_{it}) هي استهلاك دولة i في ربع سنة t

و t هو اتجاه الوقت في الفصول

و ε_t هي حالات تساوي الشدة

ثم قمنا باستخدام القيم المتوقعة لملء بيانات الفصول للفصول التي كانت قيمها غائبة، وبهذه الطريقة توافرت لدينا مجموعة بيانات كاملة لاستهلاك النفط في اليابان وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.[18]

إنتاج النفط من قبل الدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول غير الأعضاء فيها

للتوصل إلى هذه المتغيرات كان لدينا بيانات سنوية من 1983 ـ 1995 وبيانات شهرية منذ 1995 ـ 1998، وتمثلت الخطوة الأولى في الحصول على بيانات فصلية (ربع سنوية) من 1995 ـ 1998. وقمنا بحساب متوسط الأرباع، ثم افترضنا أن البيانات السنوية منذ 1983 ـ 1995 كانت تنتمي إلى الربع الأخير من ذلك العام، وبهذه المجموعة من البيانات غير المكتملة تمت صياغة الانحدار التالي:

$$P_{it} = \beta_1 + \beta_{2t} + \varepsilon_t$$

حيث (P_{it}) هي إنتاج الدول i في ربع t

(1 = أوبك، و2 = خارج الأوبك)

وt هو اتجاه الوقت في الفصول

و ε_t هي حالات تساوي الشدة

ثم قمنا باستخدام القيم المتوقعة لملء فراغات الأرباع التي لم تكن موجودة، وبهذه الطريقة توافرت لدينا متتالية زمنية متكاملة لإنتاج النفط في الدول الأعضاء بمنظمة أوبك والدول غير الأعضاء في هذه المنظمة.[19]

الدلالات السياسية

لمعرفة هذا المتغير استخدمنا البحث الذي نشرته وزارة الطاقة الأمريكية والذي حمل عنوان «**سوق النفط العالمية وتواريخ أسعار النفط من 1970-1998**». وأولينا قيمة الواحد الصحيح إذا كان للدلالة السياسية تأثير في عرض النفط أو في الطلب عليه.[20]

فرضية

ما العوامل التي حددت أسعار النفط الخام الخفيف خلال الفترة 1983-1998؟ لاختبار هذه الفرضية قمنا بصياغة النموذج التالي:

$$y_t = \beta_1 + \beta_2\chi_{2t} + \beta_3\chi_{3t} + \beta_4\chi_{4t} + \beta_5\chi_{5t} + \beta_6\chi_{6t} + \beta_7\chi_{7t} + \beta_8\chi_{8t} + \beta_9\chi_{9t} + \varepsilon_t$$

التحقيق الإحصائي التمهيدي

قمنا باستخدام اختبار ديكي فولر المعدل للتحقيق في مسألة الجذور المفردة في أسعار النفط الخام الخفيف في الظروف الحقيقية، وإجمالي الناتج المحلي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الظروف الحقيقية، واستهلاك النفط في كل من فرنسا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وإنتاج النفط من جانب الدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول غير الأعضاء في المنظمة.

إن فرضية جذر الوحدة (unit root) مقبولة بالنسبة إلى أسعار النفط الخام الخفيف في الظروف الحقيقية، وإلى إجمالي الناتج المحلي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الظروف الحقيقية، واستهلاك النفط في اليابان وإنتاج النفط من جانب الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك. وقد تم التوصل إلى ذلك بالإشارة إلى أن القيم المطلقة التي تم حسابها للأرقام تقع دون مستوى القيم المتناظرة المأخوذة كعينة قيم حرجة (sample critical values) .[21] تم اختبار سائر القيم الأخرى في المستوى، بحساب الفرق الأول والفرق الثاني، مع الاعتراض (intercept) ومن دونه، وكانت النتيجة عدم التوصل إلى أي جذر وحدة؛ ومعنى ذلك أن وسائل هذه المتغيرات لا تتغير بمرور الوقت.

وفي الجدول 8 من الملحق 2 توجد نتائج إضافية، كما أن الإحصاءات الوصفية تتضمن الوسيط والتنوع ودرجة الميل وإجراءات تحدب الذروة (kurtosis).

المنهج والنتائج

لا تتضمن الأدبيات التي تبحث في هذا الموضوع مثل ذلك النموذج (على النحو الذي عرضناه)، إلا أنه بافتراض صمود فرضيات الانحدار التقليدي وتوزع نسبة الاضطراب بشكل اعتيادي، فقد تم إجراء انحدار عادي بأقل التربيعات باستخدام (E-views).

وقد اجتاز أول انحدار تم إجراؤه اختبار إنجل - جرانجر التكاملي المطور، ووجد أن المعاملات الوحيدة التي كانت مهمة إحصائياً عند مستوى ثقة 90٪ كانت هي إجمالي الناتج المحلي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والإنتاج النفطي لدول منظمة أوبك. ولكن بإحصاء ارتباط دربين واتسون البالغ 0.490312 نرفض فرضيات عدم وجود ارتباط تتابعي إيجابي بمستوى ثقة 99 و95٪ (عند 99٪ تكون d1 =1.186 وعند 95٪ تكون d1 = 1.336).[22]

كان الانحدار الثاني الذي تم إجراؤه انحداراً ذاتي الانحدار (auto-regressive regression) من الدرجة الأولى، وقد اجتاز اختبار إنجل جرانجر التكاملي المطور.[23] إلا أن أياً من المعاملات باستثناء الثابت ومعامل (AR1) الذي كان مهماً إحصائياً هو عند مستوى ثقة 90 و95٪.[24] وأيضاً بإجراء اختبار دربين واتسون عند مستوى ثقة 95٪ لسنا متأكدين من أن لدينا ارتباطاً تتابعياً موجباً، حيث إن DW = 1.745 تقع بين d1 =1.301 وdu = 1.923، وقد قمنا بإجراء انحدارات AR(2) و(3) AR وAR (4)،[25] وكلها تشير إلى الارتباط التتابعي الإيجابي. وهنا يكون استنتاجنا الوحيد هو أن ارتباط العلاقات في هذا الانحدار ضعيف على الأرجح،

وأن المتوالية الزمنية لا تتكامل على الأرجح في حالة قيامنا بإجراء اختبارات أخرى، وأن سعر النفط الخام الخفيف في الظروف الحقيقية يتبع على الأرجح مساراً عشوائياً أو أنه يتبع عملية اتجاه ثابت، أساساً بسبب انعدام القدرة على التنبؤ بالعوامل السياسية العشوائية وسياسات الإنتاج وخصوصاً في دول منظمة الأوبك.

وقمنا بإجراء الانحدار التالي لاختبار ما إذا كان سعر النفط الخام الخفيف في الظروف الحقيقية يتبع عملية اتجاه ثابت:

$$RP_t = \beta_1 + \beta_{2t} + \varepsilon_t$$

وبإجراء اختبار جذر وحدة على المتبقي استنتجنا أنه غير ثابت.[26]

وأخيراً قمنا بإجراء الانحدار التالي لاختبار ما إذا كان سعر النفط الخام الخفيف في الظروف الحقيقية يتبع مساراً عشوائياً:

$$RP_t = Rp_{t-1} + \varepsilon_t$$

وبإجراء اختبار جذر وحدة على المتبقي استنتجنا أنه ثابت، وفي الوقت ذاته يكون معامل قيمة التأخر في سعر النفط الخام الخفيف مهماً إحصائياً في الظروف الحقيقية، ولكن بإجراء اختبار t لا نستطيع رفض أن المعامل مساو للواحد الصحيح عند مستوى ثقة 95٪.[27] وكذلك حصلنا على قيمة معدلة هي R^2= 0.86583 وDW=1.96 الذي يمكن منها رفض الفرضية الخاصة بوجود علاقة ارتباط تتابعي موجب عند مستوى ثقة 99 و95٪.

خلاصة

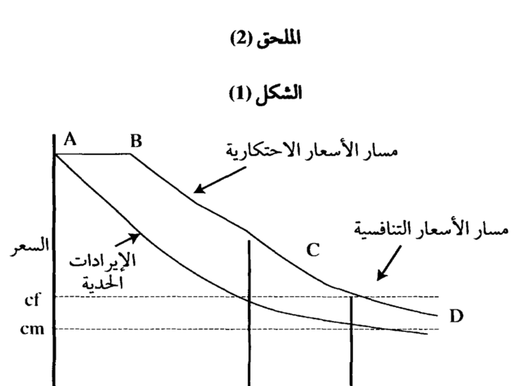
لم نجد في تحليلنا لأسعار النفط الخام الخفيف خلال الفترة 1983 ـ 1998 أدلة على أن عوامل مثل استهلاك النفط في ألمانيا وفرنسا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، والدلالات السياسية وإنتاج النفط في دول منظمة الأوبك والدول غير الأعضاء في هذه المنظمة، فضلاً عن إجمالي الناتج المحلي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تفسر مسار أسعار النفط. ومع ذلك فإننا لا نرفض هذا النموذج حيث استطعنا، بإيجاد البيانات الغائبة الخاصة باستهلاك النفط وإنتاجه وبتطبيق أساليب متقدمة للمتتالية الزمنية، إيجاد علاقة محتملة بين هذه العوامل وسعر النفط الخام الخفيف.

والأرجح أن الدلالات السياسية لم يكن لها أثر في أسعار النفط الخام الخفيف، حيث إنها تؤثر في سعر النفط على المدى القصير وليس على المدى المتوسط. ولم يكن لإجمالي الناتج المحلي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أثر في شرح مسار أسعار النفط لأنه لم يكن محدداً بشكل صحيح في النموذج. ومع ذلك فقد وجدنا فقط أدلة إيجابية على أن سعر النفط الخام الخفيف في الظروف الحقيقية يتبع مساراً عشوائياً.

ومع ذلك فإن تقدير المرونة في سعر الطلب على النفط يشير إلى عدم وجود المرونة، وهو ما يعني أن تخفيض منظمة الأوبك للإنتاج من شأنه أن يزيد من مكاسبها الكلية.

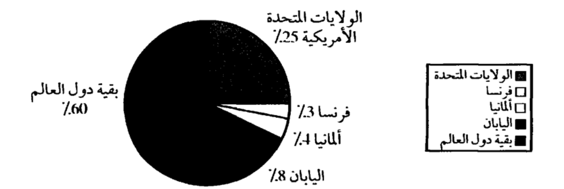
الملحق (2)

الشكل (1)



الشكل (2)

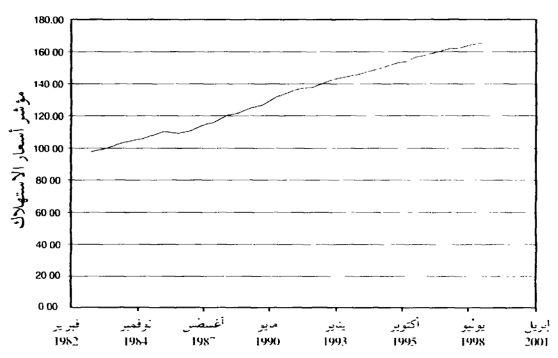
استهلاك النفط خلال الفترة (1987 ـ 1997)



باستخدام بيانات من *BP: Statistical Review of World Energy, June 1998* .

الشكل (3)

مؤشر أسعار الاستهلاك



الشكل (4)

الطلب على النفط بمرور الوقت

(منحنى الطلب عن عويس)



المصدر : *Blakely's Commodity Review*, vol. 1, no. 1, May 1, 1983.

الجدول (1)

المتغير التابع: (CPI)

الطريقة: التربيعات الدنيا

الملاحظات المتضمنة: 193

الملاحظات المستبعدة: 643 بعد تعديل نقاط النهايات

المتغير	المعامل	الخطأ القياسي	إحصاءات -t	الاحتمال
الزمن	0.085588	0.000489	175.1603	0.0000
C	95.93076	0.237462	403.9839	0.0000
تربيع R	0.993813	Mean dependent var.		131.9881
تربيع R المعدل	0.993781	SD dependent var.		20.85307
SE of regression	1.644513	Akaike info criterion		3.843074
Sum squared resid	516.5445	Schwarz criterion		3.876884
Log likelihood	-368.8566	F-statistic		30681.14
الاحتمال (F-statistic)	0.000000			

الجدول (2)

المتغير التابع: (RGDPFRAN)

الطريقة: التربيعات الدنيا

التاريخ: 04/ 02/ 99 الوقت: 16:21

العينة: 165

الملاحظات المتضمنة: 65

المتغير	المعامل	الخطأ القياسي	إحصاءات -t	الاحتمال
الزمن	2.38E+09	1.72E+09	1.383991	0.1712
C	1.21E+12	6.53E+10	18.57290	0.0000
تربيع R	0.029507	Mean dependent var.		1.29E+12
تربيع R المعدل	0.014102	S.D. dependent var.		2.62E+11
SE الانحدار	2.60E+11	Akaike info criterion		52.59962
Sum squared resid	4.26E+24	Schwarz criterion		52.66653
Log likelihood	-1799.719	F-statistic		1.915431
Durbin-Watson stat	0.567075	Prob (F-statistic)		0.171245

ثمة جداول مماثلة متوافرة للنمسا وكندا والبرتغال والنرويج وهولندا وإيطاليا والمملكة المتحدة والسويد وإسبانيا.

الجدول (3)

LS // Dependent Variable is CONSFRANCE

التاريخ : 04/ 04/ 99 الوقت : 16:29

العينة (معدلة) : 1983:4 1998:3

الملاحظات المتضمنة : 24

الملاحظات المستبعدة : 36 بعد تعديل نقاط النهايات

المتغير	المعامل	الخطأ القياسي	إحصاءات -t	الاحتمال
الزمن	3.685239	0.634047	5.812244	0.0000
C	1739.199	29.00320	59.96577	0.0000
تربيع R	0.605609	Mean dependent var.		1893.058
تربيع R المعدل	0.587682	SD dependent var.		90.41577
SE الانحدار	58.05777	Akaike info criterion		11.04041
Sum squared resid	74155.51	Schwarz criterion		11.13858
Log likelihood	-130.4849	F-statistic		33.78218
Durbin-Watson stat	3.547667	Prob (F-statistic)		0.000008

ثمة جداول مماثلة متوافرة لألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

الجدول (4)

LS // Dependent Variable is PRODROW

التاريخ : 04/ 04/ 99 الوقت : 16:34

العينة (معدلة) : 1983:4 1998:4

الملاحظات المتضمنة : 25

الملاحظات المستبعدة : 36 بعد تعديل نقاط النهايات

المتغير	المعامل	الخطأ القياسي	إحصاءات -t	الاحتمال
الزمن	8.916721	10.21421	0.872972	0.3917
C	36955.66	476.0919	77.62297	0.0000
تربيع R	0.032071	Mean dependent var.		37335.87
تربيع R المعدل	-0.010013	SD dependent var.		956.6486
SE الانحدار	961.4260	Akaike info criterion		16.65133
Sum squared resid	21259818	Schwarz criterion		16.74884
Log likelihood	-206.1416	F-statistic		0.762080
Durbin-Watson stat	0.176063	Prob (F-statistic)		0.391702

ثمة جداول مماثلة متوافرة لدول منظمة الأوبك.

الجدول (5)

الزمن	المتغير المصطنع Dummy	الوصف
1983 الربع الأول	0	
1983 الربع الثاني	1	العراق تكثف هجماتها الصاروخية على إيران.
1983 الربع الثالث	1	إيران تدخل شمال العراق. ضراوة القتال وكثرة الخسائر في الحرب العراقية الإيرانية.
1983 الربع الرابع	0	
1984 الربع الأول	0	
1984 الربع الثاني	1	العراق تحشد 500 ألف جندي على الجبهة الجنوبية. الرئيس الأمريكي رونالد ريجان يستبعد التدخل العسكري الأمريكي.
1984 الربع الثالث	1	النرويج وبريطانيا تخفضان الأسعار استجابة لانخفاض أسعار السوق الفورية تتبعهما نيجيريا، تجدد الضغط على دول منظمة الأوبك لخفض أسعارها. أوبك تخفض إنتاجها إلى 16 مليون برميل يومياً، غير أن الاتفاق يصبح لاغياً بعد الغش وخفض الأسعار.
1984 الربع الرابع	0	
1985 الربع الأول	1	تسع دول أعضاء في منظمة أوبك تعدل أسعارها لتضييق الفجوة بين سعر الخام الخفيف والخام الثقيل من 4 دولارات إلى 2.40 دولار للبرميل. سعر خام النفط الخفيف السعودي ينخفض بمقدار دولار واحد ليصل إلى 28 دولاراً للبرميل.
1985 الربع الثاني	1	إنتاج أوبك ينخفض إلى 13.7 مليون برميل يومياً لأول مرة خلال عشرين عاماً.
1985 الربع الثالث	1	تفقد أوبك عملاءها الذين اتجهوا نحو نفط بحر الشمال الأرخص. تقوم أوبك بخفض أسعارها. المملكة العربية السعودية تربط الأسعار بسعر السوق الفورية. يزداد الإنتاج من مليوني برميل يومياً إلى 5 ملايين برميل يومياً.

1985 الربع الرابع	1	انفجار بئر استكشافية في رينجر بولاية تكساس الأمريكية مما يتسبب في إهدار 150,000 مليون برميل يومياً من النفط الخام. إنتاج أوبك يصل إلى 18 مليون برميل يومياً مما يسهم في الإغراق ويأذن بحرب أسعار.
1986 الربع الأول	0	
1986 الربع الثاني	1	العراق يقصف مصفاة في طهران. فشل محادثات خفض إنتاج أوبك يفضي إلى انتهاء اتفاق أغلبية مبدئي بالحفاظ على سقف إنتاج تم التوصل إليه في عام 1986، بمتوسط 17.6 مليون برميل يومياً.
1986 الربع الثالث	1	سعر برميل نفط برنت ينخفض دون 9 دولارات يفضي إلى أن إنتاج أوبك يزداد إلى 20 مليون برميل يومياً. توارد أنباء عن احتمال توصل أوبك إلى اتفاق بشأن حصص الإنتاج يؤدي إلى المزيد من رفع الأسعار.
1986 الربع الرابع	1	أوبك تتوصل إلى اتفاق بخفض الإنتاج بنسبة 7٪ للأشهر الستة الأولى من عام 1987، تقوم بعدها فوراً برفع الأسعار إلى سعر 18 دولاراً للبرميل المستهدف عالمياً.
1987 الربع الأول	0	
1987 الربع الثاني	0	
1987 الربع الثالث	1	تصعيد في حرب الخليج.
1987 الربع الرابع	0	
1988 الربع الأول	0	
1988 الربع الثاني	0	
1988 الربع الثالث	1	طفرة في أسعار النفط الخام ترقباً لاتفاق محتمل حول الإنتاج في اجتماع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية كان يزمع عقده يوم 16 تشرين الأول/ أكتوبر.
1988 الربع الرابع	0	
1989 الربع الأول	1	جنوح ناقلة فالديز (Valdez) التابعة لشركة إكسون، وإراقة 11 مليون جالون من النفط الخام في مياه بحر (Prince William Sound) في خليج آلاسكا الأمريكي. ارتفاع أسعار النفط عقب هذه الأنباء والأنباء التي أشارت إلى نقص محتمل في الساحل الغربي سببه اشتعال حرائق في المصافي.

1989 الربع الثاني	1	أوبك ترفع الحد الأقصى من إنتاجها إلى 19.5 مليون برميل يومياً.
1989 الربع الثالث	0	
1989 الربع الرابع	0	
1990 الربع الأول	0	
1990 الربع الثاني	0	
1990 الربع الثالث	1	انخفاض أسعار النفط في الأسواق مع اقتراب أوبك من التوصل إلى اتفاق غير رسمي بزيادة الإنتاج لتغطية عجز مقداره 4 ملايين برميل يومياً بسبب غزو دولة الكويت. ارتفاع أسعار النفط الخام إلى مستويات جديدة بعد توارد أنباء عن وجود بعض المشكلات في مصافي التكرير الأمريكية سببت نقصاً في طاقة التكرير مقداره 200 ألف برميل يومياً، وتصريحات عدوانية لصدام حسين.
1990 الربع الرابع	1	تعرض المنطقة المنتجة للنفط في إيران إلى زلزال كبير. تذكر وكالة أنباء أسوشيتدبرس أنباء عن حدوث زيادة أسبوعية مقدارها 5 ملايين برميل أسبوعياً في المخزون الأمريكي من النفط الخام.
1991 الربع الأول	1	الولايات المتحدة الأمريكية تبدأ الهجوم الجوي ضد الأهداف العسكرية العراقية. يأمر وزير الطاقة الأمريكي جي واتكينز خفض الإنتاج بنسبة 33.75 مليون برميل. أسعار النفط الخام تنخفض بمقدار 9-10 دولارات للبرميل في يوم واحد بعد أن ارتفعت بمقدار 3-5 دولارات للبرميل خلال النصف الأول من كانون الثاني/ يناير.
1991 الربع الثاني	1	دولة الكويت تطلب من مجلس التعاون لدول الخليج العربية إنتاج 800 ألف برميل نفط يومياً نيابة عنها.
1991 الربع الثالث	1	الاتحاد السوفيتي يعلق صادرات المنتجات النفطية مع زيادة العجز في وقود البلاد، تذكر بورصة نايمكس أن سعر نفط وست تكساس المتوسط يقفز بمقدار دولارين للبرميل لينتهي عند سعر 24 دولاراً يومياً.
1991 الربع الرابع	0	
1992 الربع الأول	0	

1992 الربع الثاني	1	المملكة العربية السعودية تدعم رفع سعر النفط الخام خلال اجتماع للأوبك. يزيد سعر بورصة نايمكس للتعاملات الآجلة على 22 دولاراً للبرميل.
1992 الربع الثالث	1	إنتاج الأوبك يصل إلى أعلى مستوياته خلال أكثر من عقد ليصل إلى 25.5 دولاراً للبرميل.
1992 الربع الرابع	0	
1993 الربع الأول	0	
1993 الربع الثاني	0	
1993 الربع الثالث	1	أسعار النفط تنخفض عقب تكهنات بأن العراق سيقبل التفتيش على مواقع اختبار الصواريخ من جانب الأمم المتحدة ويحصل على موافقة باستئناف صادرات النفط.
1993 الربع الرابع	1	انخفاض سعر مزيج برنت لنحو 15 دولاراً للبرميل بسبب زيادة إنتاج الأوبك وزيادة إنتاج بحر الشمال وضعف الطلب على النفط.
1994 الربع الأول	0	
1994 الربع الثاني	1	ثبات أسعار النفط بسبب قوة انتقال الأموال الأمريكية بصورة مؤسساتية من أسواق الأسهم والسندات إلى الصورة النقدية والسلع.
1994 الربع الثالث	1	الإنتاج النيجيري من النفط يضطرب بسبب إضراب عمال النفط رداً على اعتقال أحد الفائزين في انتخابات الرئاسة.
1994 الربع الرابع	0	
1995 الربع الأول	0	
1995 الربع الثاني	1	رئيس منظمة أوبك آي باجوس يكشف بعد الاجتماع نصف السنوي للمنظمة في فيينا عن نية المنظمة تخطي سقف الإنتاج الحالي البالغ 24.52 مليون برميل يومياً.
1995 الربع الثالث	1	وكالة الأنباء الإيرانية (إيرنا) تعلن أن إيران عجزت عن بيع 200 ألف برميل يومياً من نفطها الخام منذ فرض الحظر الأمريكي على النفط من جانب واحد. تبيع إيران نفطها الخام بصورة متزايدة في الأسواق الفورية خلافاً للتعاقدات الطويلة الأجل.
1995 الربع الرابع	0	

1996 الربع الأول	0	
1996 الربع الثاني	1	الرئيس الأمريكي بيل كلنتون يوافق على بيع نفط خام من الاحتياطي الاستراتيجي للنفط بقيمة 227 مليون دولار . تأمل واشنطن أن يؤدي البيع إلى خفض أسعار البنزين في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تبلغ أعلى مستوياتها في خمسة أعوام.
1996 الربع الثالث	1	أوبك تعلن انسحاب الجابون من المنظمة . الرئيس كلنتون يوقع مشروع قانون جديد يفرض عقوبات اقتصادية على الشركات غير الأمريكية التي تزيد استثماراتها على 40 مليون دولار سنوياً في قطاعات الطاقة في إيران أو ليبيا .
1996 الربع الرابع	0	
1997 الربع الأول	1	وزير المالية الياباني يعلن خططاً بخفض تعرفة الاستيراد على النفط الخام ومعظم المنتجات النفطية اعتباراً من أول نيسان/ إبريل 1997 .
1997 الربع الثاني	0	
1997 الربع الثالث	0	
1997 الربع الرابع	1	منظمة الأوبك توافق على زيادة سقف إنتاجها .
1998 الربع الأول	1	نتيجة للأزمة الاقتصادية الآسيوية تخفض مصافي كوريا الجنوبية عملياتها لتصل إلى حوالي 80٪ من طاقتها، حسبما أفادت الأنباء . كان أصحاب شركات التكرير يواجهون أيضاً صعوبات في تأمين إمدادات النفط الخام المقرر تسليمها في أواخر كانون الثاني/ يناير أو شباط/ فبراير ، مما أثار التوقعات بانخفاض العمليات إلى نسبة 70 ـ 75٪ من الطاقة .
1998 الربع الثاني	0	
1998 الربع الثالث	0	
1998 الربع الرابع	0	

الجدول (6)

اختبار ديكي فولر المعدل (Augmented Dickey Fuller Test)

$$\Delta y_t = \mu + \beta t + \gamma y_{t-1} + \sum_{j=1}^{p-1} \emptyset_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t$$

Ho: $\gamma = 0$

H1: Not Ho

ADF Test Statistic	-2.318154	* قيمة حرجة 1٪	-4.1249
		قيمة حرجة 5٪	-3.4889
		قيمة حرجة 10٪	-3.1727

* قيمة مكينون (Mackinnon) الحرجة لرفض فرضية جذر واحدة.

معادلة اختبار ديكي فولر المعدل

LS // Dependent Variable is D(CONSJAP,2)

التاريخ : 4/10/99 الوقت : 17:14

العينة (معدلة) : 1984:4 1998:4

الملاحظات المتضمنة : 57 بعد تعديل نقاط النهايات

المتغير	المعامل	الخطأ القياسي	إحصاءات -t	الاحتمال
D(CONSJAP(-1))	-2.119973	0.914509	-2.318154	0.0247
D(CONSJAP(-1),2)	0.128625	0.856255	0.150218	0.8812
D(CONSJAP(-2),2)	-0.827641	0.735113	-1.125868	0.2657
D(CONSJAP(-3),2)	-1.333559	0.539495	-2.471864	0.0170
D(CONSJAP(-4),2)	-0.884517	0.338674	-2.611710	0.0119
D(CONSJAP(-5),2)	-0.368889	0.157350	-2.344385	0.0232
C	95.28090	63.05989	1.510959	0.1372
@ TREND (1983:1)	-1.659380	1.448820	-1.145332	0.2576
تربيع R	0.915022	Mean dependent var.		10.75665
تربيع R المعدل	0.902882	S.D. dependent var.		559.6089
SE الانحدار	174.3949	Akaike info criterion		10.45212
Sum squared resid	1490265.	Schwarz criterion		10.73886
Log likelihood	-370.7648	F-statistic		75.37430
Durbin-Watson stat	2.009465	Prob(F-statistic)		0.000000
ADF Test Statistic	-2.526676	1٪ قيمة حرجة*		-3.5478
		5٪ قيمة حرجة		-2.9127
		10٪ قيمة حرجة		-2.5937

* قيم مكينون (Mackinnon) الحرجة لرفض فرضية جذر واحدة.

معادلة اختبار ديكي فولر المعدل
LS // Dependent Variable is D(RLCOP)
التاريخ: 4/10/99 الوقت: 17:17
العينة (معدلة): 1984:4 1998:4
الملاحظات المتضمنة: 57 بعد تعديل نقاط النهايات

المتغير	المعامل	الخطأ القياسي	إحصاءات -t	الاحتمال
RLCOP(-1)	-0.168941	0.066863	-2.526676	0.0148
D(RLCOP(-1))	0.103964	0.135035	0.769901	0.4451
D(RLCOP(-2))	-0.232497	0.134168	-1.732886	0.0894
D(RLCOP(-3))	0.037933	0.137412	0.276055	0.7837
D(RLCOP(-4))	-0.112500	0.137596	-0.817617	0.4175
D(RLCOP(-5))	-0.143155	0.132769	-1.078227	0.2862
D(RLCOP(-6))	0.045779	0.134356	0.340727	0.7348
C	0.021348	0.010916	1.955694	0.0562
تربيع R	0.214225	Mean dependent var.		-0.003572
تربيع R المعدل	0.101971	S.D. dependent var.		0.023913
SE الانحدار	0.022661	Akaike info criterion		-7.444757
Sum squared resid	0.025162	Schwarz criterion		-7.158013
Log likelihood	139.2961	F-statistic		1.908400
Durbin-Watson stat	2.011218	Prob(F-statistic)		0.088296
ADF Test Statistic	-1.688301	1٪ قيمة حرجة*		-4.1083
		5٪ قيمة حرجة		-3.4812
		10٪ قيمة حرجة		-3.1682

* قيم مكينون (Mackinnon) الحرجة لرفض فرضية جذر واحدة.

معادلة اختبار ديكي فولر المعدل
LS // Dependent Variable is D(RGDPOECD)
التاريخ: 4/10/99 الوقت: 17:19
العينة (معدلة): 1983:2 1998:4
الملاحظات المتضمنة: 63 بعد تعديل نقاط النهايات

المتغير	المعامل	الخطأ القياسي	إحصاءات -t	الاحتمال
RGDPOECD (-1)	-0.081280	0.048143	-1.688301	0.0965
C	1.19E+12	6.38E+11	1.870770	0.0663
@Trend (1983:1)	8.25E+09	4.97E+09	1.659596	0.1022
تربيع R	0.045810	Mean dependent var.		1.14E+11
تربيع R المعدل	0.014003	SD dependent var.		7.82E+10
SE الانحدار	7.76E+10	Akaike info criterion		50.19732
Sum squared resid	3.62E+23	Schwarz criterion		50.29937
Log likelihood	-1667.609	F-statistic		1.440267
Durbin-Watson stat	1.415041	Prob(F-statistic)		0.244935
ADF Test Statistic	-2.306995	1٪ قيمة حرجة*		-4.1314
		5٪ قيمة حرجة		-3.4919
		10٪ قيمة حرجة		-3.1744

* قيم مكينون (Mackinnon) الحرجة لرفض فرضية جذر واحدة.

معادلة اختبار ديكي فولر المعدل
LS // Dependent Variable is D(PRODROW,2)
التاريخ : 4/ 10/ 99 الوقت : 17:23
العينة (معدلة) : 1985:2 1998:4
الملاحظات المتضمنة : 55 بعد تعديل نقاط النهايات

الاحتمال	إحصاءات -t	الخطأ القياسي	المعامل	المتغير
0.0257	-2.306995	0.710698	-1.639578	D(PRODROW(-1))
0.8934	0.134701	0.687041	0.092545	D(PRODROW(-1),2)
0.4878	-0.699551	0.648750	-0.453833	D(PRODROW(-2),2)
0.0818	-1.780126	0.605271	-1.077459	D(PRODROW(-3),2)
0.5319	-0.630010	0.567941	-0.357809	D(PRODROW(-4),2)
0.6099	-0.513808	0.407340	-0.209295	D(PRODROW(-5),2)
0.9691	-0.038955	0.265795	-0.010354	D(PRODROW(-6),2)
0.0304	2.235702	0.134783	0.301334	D(PRODROW(-7),2)
0.6966	-0.392475	103.8945	-40.77595	C
0.4912	0.694066	2.706564	1.878535	@Trend (1983:1)
6.923670	Mean dependent var.		0.957146	تربيع R
1350.869	SD dependent var		0.948576	تربيع R المعدل
11.61233	Akaike info criterion		306.3356	SE الانحدار
11.97730	Schwarz criterion		4222867.	Sum squared resid
111.6764	F-statistic		-387.3806	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)		2.041541	Durbin-Watson stat

الجدول (7)

DUMMY	CONSUSA	CONSJAP	CONSGERM	CONSFRANCE	
0.509090909091	17300.9289904	5184.03330331	2660.59615368	1874.34603048	Mean
1	17283.31039	5173.403667	2674.07751556	1864.49720415	Median
1	19028.17682	6550.513333	3033.917	2060.584333	Maximum
0	15726.41829	4384	2280	1772	Minimum
0.50452497911	888.253979854	486.229071505	212.420531837	70.9850672019	Std. Dev.
-0.0360374985078	0.141454751453	0.659794888767	-0.0137686574768	0.628649612949	Skewness
0.983116883117	2.07647297256	3.29232062382	1.76789819828	2.75420244184	Kurtosis
9.33398654917	2.13798740203	4.18634454352	3.48065931016	3.76112408614	Jarque-Bera
0.00940049177895	0.343353879655	0.123295388354	0.175462553935	0.152504381109	Probability
	TIME	**RLCOP**	**RGDPOECD**	**PRODROW**	
	37	0.146075703764	1.707864e+13	37307.6387623	Mean
	37	0.140340676	1.72408e+13	37267.749867	Median
	64	0.268041702	2.01416e+13	38494	Maximum
	10	0.07832646	1.4189e+13	35119.407	Minimum
	16.0208197876	0.0393264776111	1.60004451704e+12	610.097805418	Std. Dev
	0	1.44475527948	-0.0857449243759	-1.13614150616	Skewness
	1.76649350649	5.53335617053	2.06925277998	6.25897501018	Kurtosis
	3.48685853432	33.841419235	2.05264389872	36.1720979698	Jarque-Bera
	0.174919530233	4.48155967191e-08	0.358322480806	1.39742570167e-08	Probability

الجدول (8)

معادلة اختبار ديكي فولر المعدل
LS // Dependent Variable is RLCOP
التاريخ : 4/ 08/ 99 الوقت : 18:25
العينة (معدلة) : 1983:1 1998:4
الملاحظات المتضمنة : 64

المتغير	المعامل	الخطأ القياسي	إحصاءات -t	الاحتمال
CONSFRANCE	-4.72E-05	0.000199	-0.237584	0.8131
CONSGERM	-5.23E-05	7.17E-05	-0.729726	0.4687
CONSJAP	1.96E-05	2.71E-05	0.723819	0.4722
CONSUSA	-2.07E-05	3.16E-05	-0.655024	0.5152
DUMMY	0.008015	0.010225	0.783911	0.4365
PRODOPEC	2.01E-05	1.05E-05	1.924482	0.0595
PRODROW	6.07E-06	1.42E-05	0.427992	0.6703
RGDPOECD	-5.46E-14	2.15E-14	-2.544633	0.0138
C	0.870025	0.434804	2.000957	0.0503
تربيع R	0.671614	Mean dependent var.		0.166909
تربيع R المعدل	0.623849	S.D. dependent var.		0.063873
SE الانحدار	0.039174	Akaike info criterion		-3.511910
Sum squared resid	0.084403	Schwarz criterion		-3.208317
Log likelihood	121.3811	F-statistic		14.06075
Durbin-Watson stat	0.490312	Prob(F-statistic)		0.000000

الجدول (9)

اختبار إنجل جرانجر المعدل

$$\Delta u_t = \gamma y_{t-1} + \sum_{j=1}^{p-1} \varnothing_j \Delta u_{t-j} + \varepsilon_t$$

Ho: $\gamma = 0$

H1: Not Ho

ADF Test Statistic	-9.67960125283	٪1 قيمة حرجة*	-2.60190451984
		٪5 قيمة حرجة	-1.94604570381
		٪10 قيمة حرجة	-1.6186677864

* قيم مكينون (Mackinnon) الحرجة لرفض فرضية جذر واحدة.

معادلة اختبار ديكي فولر المعدل
LS // Dependent Variable is D(PREDRESNEW,3)
التاريخ : 4/ 11/ 99 الوقت : 42:12
العينة (معدلة) : 1984:2 1998:4
الملاحظات المتضمنة : 59 بعد تعديل نقاط النهايات

المتغير	المعامل	الخطأ القياسي	إحصاءات t-	الاحتمال
D(PREDRESNEW(-1),2)	-1.90581203656	0.196889519184	-9.67960125283	1.22337591666e-13
D(PREDRESNEW(-1),3)	0.422301187562	0.120478370357	3.50520335152	0.000896147699993
تربيع R	0.727084892416	Mean dependent var	-0.000285314973143	
تربيع R المعدل	0.722296908072	S.D. dependent var	0.0481054783457	
SE الانحدار	0.0253504045936	Akaike info criterion	-7.31661074345	
Sum squared resid	0.0366306517444	Schwarz criterion	-7.24618574535	
Log likelihood	134.122645432	F-statistic	151.856154958	
Durbin-Watson stat	2.20353687939	Prob(F-statistic)	0	

حسب مساعدات (E-views) تنسق قيم مكينون الحرجة مع اختبار إنجل جرانجلر المعدل.

الجدول (10)

LS // Dependent Variable is RLCOP
التاريخ : 4/ 08/ 99 الوقت : 18.28
العينة (معدلة) : 1983:2 1998.4
الملاحظات المتضمنة : 63 بعد تعديل نقاط النهايات
التجمع محقق بعد 6 تكرارات

المتغير	المعامل	الخطأ القياسي	إحصاءات t-	الاحتمال
CONSFRANCE	-3.97833253511e-05	9.0984596757e-05	-0.437253411776	0.663704133205
CONSGERM	-5.11911977105e-05	3.45570190092e-05	-1.48135456062	0.144433297619
CONSJAP	1.03735405063e-05	1.38754576039e-05	0.747617902233	0.457995046251
CONSUSA	-1.48026303581e-05	1.31696423515e-05	-1.12399638221	0.266079794749
DUMMY	0.00662705991491	0.00450702878324	1.47038331318	0.147370120283
PRODOPEC	-5.02635879308e-06	6.25391807257e-06	-0.8037135656	0.425152547154
PRODROW	1.52301380878e-06	6.30213347622e-06	0.241666384016	0.80997127963
RGDPOECD	8.53150430845e-16	1.67709381135e-14	0.0508707637623	0.959619743745
C	0.603287909126	0.236371068721	2.55229166746	0.0136196444624
AR(1)	0.835341950275	0.0689768908992	12.1104610455	6.87608426782e-17
تربيع R	0.894792561359	Mean dependent var.	0.164574975333	
تربيع R المعدل	0.87692714725	S.D. dependent var	0.0615727434654	
SE الانحدار	0.0216007901777	Akaike info criterion	-4.6875562607	
Sum squared resid	0.0247294892239	Schwarz criterion	-4.3473761454	
Log likelihood	157.658022212	F-statistic	50.0851844747	
Durbin Watson stat	1.74536933996	Prob (F-statistic)	0	
Inverted AR Roots	.84			

الجدول (11)

LS // Dependent Variable is RLCOP
التاريخ: 4/ 11/ 99 الوقت: 13:02
العينة (معدلة): 1983:1 1998:4
الملاحظات المتضمنة: 64

المتغير	المعامل	الخطأ القياسي	إحصاءات -t	الاحتمال
الوقت	-0.00266746914508	0.000273952375536	-9.73698125399	4.13598988375e-14
C	0.253601967574	0.0102412030996'	24.7629077472	7.51501251712e-34
تربيع R	0.6046140367	Mean dependent var.	0.166909220359	
تربيع R المعدل	0.598236843743	S.D. dependent var.	0.0638728557877	
SR الانحدار	0.040485675302	Akaike info criterion	-6.38286282565	
Sum squared resid	0.101623574092	Schwarz criterion	-6.31539772929	
Log likelihood	115.439546421	F-statistic	94.8088039405	
Durbin-Watson stat	0.321555827779	Prob (F-statistic)	4.13598988375e-14	

اختبار إنجل جرانجر المعدل

$$\Delta u_t = \gamma y_{t-1} + \sum_{j=1}^{p-1} \varnothing_j \Delta u_{t-j} + \varepsilon_t$$

Ho: $\gamma = 0$

H1: Not Ho

ADF Test Statistic	-6.94286929689	1٪ قيمة حرجة*	-2.60062929912
		5٪ قيمة حرجة	-1.94582453126
		10٪ قيمة حرجة	-1.61856720291

* قيم مكينون (Mackinnon) الحرجة لرفض فرضية جذر واحدة.

معادلة اختبار ديكي فولر المعدل
LS // Dependent Variable is D(RESID1,2)
التاريخ: 4/ 11/ 99 الوقت: 13:58
العينة (معدلة): 1983:4 1998:4
الملاحظات المتضمنة: 61 بعد تعديل نقاط النهايات

المتغير	المعامل	الخطأ القياسي	إحصاءات -t	الاحتمال
D(RESID1(-1))	-1.21458389024	0.174939760249	-6.94286929689	3.37978328703e-09
D(RESID1(-1),2)	0.254650683696	0.125736007803	2.02528049161	0.0473702450763
تربيع R	0.518142451389	Mean dependent var.	-0.000228428	
تربيع R المعدل	0.509975374294	S.D. dependent var.	0.0324423675889	
SR الانحدار	0.0227102279595	Akaike info criterion	-7.53764241991	
Sum squared resid	0.0304295127843	Schwarz criterion	-7.46843344076	
Log likelihood	145.342845307	F-statistic	63.4428260387	
Durbin-Watson stat	1.94620247172	Prob (F-statistic)	6.26839290465e-11	

الجدول (12)

LS // Dependent Variable is RLCOP
التاريخ : 4/ 11/ 99 الوقت : 12:58
العينة (معدلة) : 1983:2 1998:4
الملاحظات المتضمنة : 63 بعد تعديل نقاط النهايات

المتغير	المعامل	الخطأ القياسي	إحصاءات t-	الاحتمال
RLCOP(-1)	0.969042244187	0.0158145764204	61.2752576123	3.46259857358e-57
تربيع R	0.86582984844	Mean dependent var.		0.164574975333
تربيع R المعدل	0.86582984844	S.D. dependent var		0.0615727434654
SE الانحدار	0.022553630438	Akaike info criterion		-7.56797277152
Sum squared resid	0.031537307247	Schwarz criterion		-7.53395475999
Log likelihood	149.998016803	Durbin-Watson stat		1.94375685676

Ho: $\beta = 1$
H1: Not Ho
$t = (0.969042 - 1)/0.015815 = -1.9575$
$t.05,62 = 2$

ولم نتمكن من رفض الفرضية الصفرية
اختبار إنجل جرانجر المعدل

$$\Delta u_t = \gamma y_{t-1} + \sum_{j=1}^{p-1} \varnothing_j \Delta u_{t-j} + \varepsilon_t$$

Ho: $\gamma = 0$

H1: Not Ho

ADF Test Statistic	-13.0796188002	1٪ قيمة حرجة*	-2.60190451984
		5٪ قيمة حرجة	-1.94604570381
		10٪ قيمة حرجة	-1.6186677864

* قيم مكينون (Mackinnon) الحرجة لرفض فرضية جذر واحدة.

معادلة اختبار ديكي فولر المعدل
LS // Dependent Variable is D (RESID2,3)
التاريخ : 4/ 11/ 99 الوقت : 14:30
العينة (معدلة) : 1984:2 1998:4
الملاحظات المتضمنة : 59 بعد تعديل نقاط النهايات

المتغير	المعامل	الخطأ القياسي	إحصاءات t-	الاحتمال
D(RESID2(-1),2)	-2.41459649151	0.1846075584	-13.0796188002	8.30356985848e-19
D(RESID2(-1),3)	0.592168327026	0.105632408683	5.60593414851	6.29641666793e-07
تربيع R	0.845120713087	Mean dependent var		-0.000917418014764
تربيع R المعدل	0.842403532615	S.D. dependent var.		0.0923674749021
SE الانحدار	0.0366684295651	Akaike info criterion		-6.57836781383
Sum squared resid	0.0766407024259	Schwarz criterion		-6.50794281573
Log likelihood	112.344479008	F-statistic		311.028553954
Durbin-Watson stat	2.47114174076	Prob (F-statistic)		0

الهوامش

1. تم حساب النسب المئوية من:

British Petroleum. *BP Amoco Statistical Review of World Energy* (London: CTD Printers. June 1999). 4.

2. انظر:

The World Bank. *1998 World Development Indicators*. Washington. DC.

وإصدارات أخرى منها الأرقام الحكومية الرسمية.

3. انظر:

The World Bank Population Conference. Washington. DC. April 14. 1999.

4. انظر:

Paul Romer. "The Origins of Endogenous Growth." *Economic Perspectives* (Winter 1994): 2-22.

5. انظر:

Ibrahim M. Oweiss. "Economics of Petrodollars." in Haleh Esfandiari and A.L. Udovitch (eds) *The Economic Dimensions of Middle Eastern History* (Princeton. NJ: Darwin Press. 1990). 179-197.

6. انظر:

James R. Blakely. "The Oweiss Demand Curve." *Blakely's Commodity Review* vol.1. no. 1 (May 1983): 1-8.

7. *The Economist*. March 6-12. 1999.

8. انظر:

Mohammad Abu-l-Faraj Al Ush. *Arab Islamic Coins Preserved in the National Museum of Qatar*.

من إصدارات وزارة الإعلام (الدوحة، قطر 1984)، 12 ـ 51.

9. صندوق النقد العربي، *Articles of Agreement*، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1977.

كانت الأهداف الثمانية هي: 1) تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات للدول الأعضاء. 2) تشجيع استقرار صرف العملات بين العملات العربية وجعلها قابلة للتحويل فيما بينها، وإزالة القيود على المدفوعات بين الدول الأعضاء. 3) وضع سياسات ووسائل للتعاون النقدي العربي بما يحقق التكامل الاقتصادي العربي في أقرب وقت ممكن والإسراع بعملية التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. 4) تقديم النصح والمشورة عند طلبها فيما يتعلق بالسياسات المرتبطة بالاستثمار في الموارد المالية للدول الأعضاء في الأسواق الأجنبية لضمان الحفاظ على القيمة الحقيقية لهذه الموارد وتشجيع نموها. 5) النهوض بتنمية الأسواق المالية العربية. 6) دراسة الوسائل المؤدية إلى التوسع في استخدام الدينار العربي كوحدة حساب وتمهيد الطريق لخلق عملة عربية موحدة. 7) التنسيق بين مواقف الدول الأعضاء بخصوص قضايا النقد الدولي والقضايا الاقتصادية بهدف تحقيق صالحها العام والإسهام في حل مشكلات العالم النقدية. 8) تسوية المدفوعات الحالية بين الدول الأعضاء من أجل النهوض بالتجارة بينها.

10. يستند التصويت في صندوق النقد الدولي إلى الحصة النسبية في رأس المال. وفي صندوق النقد العربي يوجد لدى كل دولة عضو 75 صوتاً بالإضافة إلى صوت واحد لكل حصة في رأس المال. وتعادل كل حصة 50.000 دينار عربي. على سبيل المثال تمتلك مصر التي تسهم في رأس المال بـ 32 مليون دينار عربي قوة تصويت إضافية تبلغ 640، بينما تمتلك سلطنة عمان التي لا تزيد حصتها على 5 ملايين دينار عربي قوة تصويت إضافية تبلغ 100 فقط. ورغم ذلك فإن درجة تركيز قوة التصويت في صندوق النقد الدولي أكبر من النظام المتبع في صندوق النقد العربي. وتتجاوز قوة التصويت لدى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها في صندوق النقد الدولي قوة التصويت لدى الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

11. قام بإنشاء حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights) التي يطلق عليها أحياناً "ذهب ورقي" صندوق النقد الدولي في اجتماعات ريو دي جانيرو التي عقدها عام 1967. يعتبر حق السحب الخاص وحدة حساب يصدرها صندوق النقد الدولي ويخصص للدول الأعضاء وفقاً للإسهام النسبي لكل دولة في رأس مال صندوق النقد الدولي. ومع ذلك لا يمكن استخدام حقوق السحب الخاصة

إلا للعمليات الأصلية مع الحكومات وليس من جانب الجمهور باعتبارها عملة. كان حق السحب الخاص الواحد في الأساس يعادل دولاراً أمريكياً واحداً إلى أن تم تخفيض قيمة الدولار عام 1971 . وفي أول تموز/ يوليو 1978 تم تحديد حق السحب الخاص الواحد بوساطة سلة من 16 عملة فيما كان الدولار الأمريكي الواحد يمثل نسبة 23٪ من السلة. وفيما بعد تم تخفيض حق السحب الخاص إلى 5 عملات، هي الدولار الأمريكي 39٪، والمارك الألماني 21٪، والين الياباني 18٪، والجنية البريطاني 11٪، والفرنك الفرنسي 11٪.

12 . انظر :

Nemir A. Kirdar. "The Role of MENA's Private Sector in Globalization." Arab Bankers Association of North America. ABANA. vol. XIII. no. 3 (March 1999) 9-10.

13 . *Financial Times*. April 16. 1999. 1.13. 17.

14 . نقلت وكالة رويترز من واشنطن يوم 15 نيسان/ إبريل النبأ التالي : «ذكرت الولايات المتحدة الأمريكية يوم الخميس الماضي أنها اقترحت حلاً متعدد الجوانب لتجنب حرب تجارية بسبب حظر يعتزم الاتحاد الأوربي فرضه على الطائرات الأقدم المزودة بأجهزة ماصة للضوضاء تعرف باسم (hushkits). ولا يبدو أن هناك طريقة لوقف مثل ذلك الاتجاه إلا باستخدام إجراءات تصحيحية كبيرة قد يكون بعضها جوهرياً كتلك التي يمكن توقع حدوثها في روسيا. وينبغي على دول العالم الثالث أن تتكاتف للتعاون مع القوى الاقتصادية العظمى فقط في المجالات التي يمكن أن يكون فيها نفع اقتصادي متبادل. وقال وكيل وزارة التجارة لشؤون التجارة الدولية ديفيد آرون إن خطاباً يتضمن اقتراحاً بالتفاوض قد تم إرساله إلى الاتحاد الأوربي. وأوضح آرون للصحفيين في حديث هاتفي «أننا نقترح التوصل إلى حل متعدد الجوانب». وفي حين تجنب إعطاء أية تفصيلات بخصوص المقترح المقدم للاتحاد الأوربي إلا أنه قال إن هذا الإجراء الذي يُفترض أن يتم من خلال منظمة الطيران المدني الدولية (ICAO) يستهدف التوصل إلى اتفاق بشأن موضوع خفض الضوضاء بحلول نهاية هذا العام. وقال إنه سيتبع تلك الرسالة بالاجتماع مع وزراء نقل كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في الأسبوع المقبل إضافة إلى لقاء عدد من كبار المسؤولين بالاتحاد الأوربي. ومن المقرر أن يقوم الاتحاد الأوربي

بنهاية هذا الشهر بتطبيق الحظر على الطائرات الأقدم المزودة بالأجهزة المخفتة للضوضاء، وسوف يؤثر القرار في الطائرات النفاثة الأمريكية القديمة التي صنعتها شركة بوينج (Boeing) وتم تزويدها بمثل تلك الأجهزة الماصة للضوضاء من أجل تلبية المعايير العالمية الهادفة إلى خفض الضوضاء المنبعثة من الطائرات إلى أدنى الحدود. وقال: «إنه من المثير ملاحظة أن مثل ذلك القرار سيؤثر في المنتجات الأمريكية فقط»، وأضاف: «سأظل أوضح أننا مستمرون في معارضة هذا الإجراء المتخذ من جانب واحد. وقال آرون إن الولايات المتحدة الأمريكية تريد اتفاقاً يتم التوصل إليه من خلال منظمة الطيران المدني الدولية، حيث إن واشنطن لا تعارض فقط هذا القرار المتخذ من جانب واحد من قبل الاتحاد الأوربي، وإنما أيضاً لا تريد أن تنخرط في محاولة تغيير التشريع الأوربي المقترح. وقال إن الولايات المتحدة الأمريكية تشعر بالقلق حيال مسألة أن هذا الحظر على الأجهزة الخافضة للضوضاء قد يكون الأول في سلسلة من إجراءات كثيرة يفرضها الاتحاد الأوربي من شأنها أن تهدد «ببلقنة نظام الطيران الدولي». «وقد وقع الخطاب المرسل إلى الاتحاد الأوربي كل من وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت ووزير التجارة وليم ديلي وممثل التجارة الأمريكية تشارلين بارشيفشكي ووزير النقل رودني سليتر. ويمضي الكونجرس قدماً في خطوات لاستصدار تشريع يحظر الرحلات الأمريكية بالطائرة كونكورد البريطانية ـ الفرنسية الأسرع من الصوت رداً على الحظر الأوربي المقترح على خافضات الضوضاء».

15 . انظر:

Hana World Waterbank Corporation, Hana Water, Okiden Excell System, Arthur Andersen, unpublished report, May 1999, Tokyo, Japan.

هوامش الملحق

1 . انظر:

Bridge, the global financial information company, "Historical Data on Cash Prices of Light Crude Oil (1983-Present)."

2 . انظر الجدول (9) في الملحق (2) لنتائج اختبار التكامل.

3. انظر الجدول (10) في الملحق (2) لمعرفة نتائج الانحدارات.

4. انظر الجدول (12) في الملحق (2) لمعرفة نتائج الانحدارات والاختبارات.

5. انظر:

Ibrahim M. Oweiss, "Recent Developments of Crude Oil Prices." Arab Bankers Association of North America, vol. XIII, no. 3. 1996, 2-3.

6. انظر:

David Newberry, "Oil Prices, Cartels , and the Problem of Dynamic Inconsistency", *Economic Journal*, 91, 363 (September 1981): 617-46.

7. نادراً ما يتم دمج التحولات في بنى الاقتصادات وأثرها في استخدام النفط بصورة واضحة. ومعظم النماذج لها أثر أولي ومرتجع للاقتصاد الكلي يخفض من الطلب على النفط (من خلال النمو الاقتصادي الأقل) عندما ترتفع أسعار النفط.

8. انظر:

Hillard. G. Huntington, "Oil Forecasting in the 1980s: What Went Wrong?" *Energy Journal*, vol. 15, (1984): 1-22.

9. مثله أو شرحه، رقم 3.

10. انظر:

Ibrahim Oweiss, "Recent Developments of Crude Oil Prices." Arab Bankers Association of North America, vol. XIII, no. 3 (1996): 2-3.

11. مثله أو شرحه، رقم 4.

12. انظر:

Salah Abosedra and Nifikros, "Stochastic Behavior of Crude Oil Prices: A GARCH Investigation." *The Journal of Energy and Development*, vol. 21, no. 2 (1997): 283.

13. انظر الرسم البياني (2) من الملحق (2).

14. وزارة الطاقة الأمريكية. مجلة **الطاقة الشهرية**، *Monthly Energy Review* آذار/ مارس 1999 . (http://www. eia.doe.gov)

15. انظر الرسم البياني (3) من الملحق (2).

16. انظر الجدول (1) من الملحق (2).

17. انظر الجدول (2) من الملحق (2) لمعرفة نتائج الانحدار.

18. انظر الجدول (3) من الملحق (2) لمعرفة نتائج الانحدار.

19. انظر الجدول (4) من الملحق (2) لمعرفة نتائج الانحدار.

20. انظر الجدول (5) في الملحق (2) لمعرفة في أي ربع من السنة كانت هناك دلالة سياسية ووصف للدلالة السياسية نفسها.

21. انظر الجدول (6) في الملحق (2) لمعرفة نتائج الانحدار.

22. انظر الجدول (8) في الملحق (2) لمعرفة نتائج الانحدار.

23. انظر الجدول (9) في الملحق (2) لمعرفة نتائج اختبار التكامل.

24. انظر الجدول (10) في الملحق (2) لمعرفة نتائج الانحدار.

25. متوافر عند الطلب.

26. انظر الجدول (11) في الملحق (2) لمعرفة نتائج الانحدار والاختبار.

27. انظر الجدول (12) في الملحق (2) لمعرفة نتائج الانحدار والاختبار.

المراجـع

Al Ush. Mohammad Abu-l-Faraj. *Arab Islamic Coins Preserved in the National Museum of Qatar*. Ministry of Information (Doha. Qatar 1984). 12-51.

Articles of Agreement. Arab Monetary Fund. Abu Dhabi. UAE. 1977.

Blakely. James R. "The Oweiss Demand Curve." *Blakely's Commodity Review* vol. 1. no. 1 (May 1983): 1-8.

BP Amoco Statistical Review of World Energy. British Petroleum (London: CTD Printers. June 1999). 4

Financial Times. April 16. 1999. 1.13.17.

Kirdar. Nemir A. "The Role of MENA's Private Sector in Globalization." Arab Bankers Association of North America. ABANA. vol. XIII. no. 3 (March 1999). 9-10.

Oweiss. Ibrahim M. "Economics of Petrodollars." in Haleh Esfandiari and A. L. Udovitch (eds) *The Economic Dimensions of Middle Eastern History* (Princeton. NJ: Darwin Press. 1990). 179-197.

Population Conference. The World Bank. Washington. DC. April 14. 1999.

Romer. Paul. "The Origins of Endogenous Growth." *Economic Perspectives* (Winter 1994): 2-22.

The Economist. March 6-12. 1999.

World Development Indicators 1998. The World Bank. Washington. DC.

مراجع الملاحق

Abosedra. Salah and Nikiforos Laopodis. "Stochastic Behavior of Crude Oil Prices: A GARCH Investigation." Journal of Energy and Development vol. 21, no. 2 (Spring 1996): 283-291.

Adelman, M. A. "The Genie out of the Bottle: World Oil Since 1970)" Cambridge, MA and London: MIT Press, 1995).

Bridge/ CRB. 30 South Wacker Drive, Suite 1810, Chicago IL 60606-7404. (800) 621-5271.

Bureau of Labor Statistics (http://stat.bls.gov).

Haddad, Lawrence, Daniel Westbrook, Daniel Driscoll, Ellen Payongayong, Joshua Rozen and Melvin Weeks. "Strengthening Policy Analysis: Econometric Test Using Microcomputer Software." Microcomputers in Policy Research, International Food Policy Research Institute, 1995.

Huntington, Hillard G. "Oil Price Forecasting in the 1980s: What Went Wrong?" *Energy Journal* 15, 2, (1994): 1-22.

Newberry, David. "Oil Prices, Cartels, and the Problem of Dynamic Inconsistency." *Economic Journal*, 91, 363 (September 1981).

Oweiss, Ibrahim. "Recent Developments of Crude Oil Prices." Arab Bankers Association of North America, vol. XIII, no. 3, 1996.

US Department of Energy. "World Oil Market and Oil Price Chronologies: 1970-1998" (http://www. eia.doe.gov).

US Department of Energy. Monthly Energy Review, March 1999 (http://www.eia.doe.gov).

نبــذة عــن المحاضــر

عمل الدكتور إبراهيم عويس أستاذاً ومستشاراً اقتصادياً ضمن هيئة تدريس علم الاقتصاد بجامعة جورجتاون الأمريكية. وكان قبل ذلك قد عمل مدرساً في كلية وسترن ميريلاند في جامعة مينيسوتا. كما تم تعيينه أستاذاً زائراً للاقتصاد بجامعة هارفارد وجامعة جونز هوبكنز. عمل الدكتور إبراهيم عويس أيضاً رئيساً للبعثة الاقتصادية المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في نيويورك، باعتباره وكيل وزارة أول للشؤون الاقتصادية في الفترة 1977 ـ 1979.

كان رئيساً لمجلس العلاقات المصرية ـ الأمريكية، كما عمل رئيساً لمجلس إدارة الوفاء والأمل بالولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسة معهد جونز بكلية الطب في فيرجينيا الشرقية، في نورفولك، ورئيساً لرابطة الباحثين المصريين ـ الأمريكيين. والدكتور إبراهيم عويس من الأعضاء المؤسسين لمركز جورجتاون للدراسات العربية المعاصرة وكلية التجارة والاقتصاد بجامعة السلطان قابوس في سلطنة عُمان، وقد خدم لفترة قصيرة كمستشار للرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر.

للدكتور إبراهيم عويس أكثر من 50 مؤلفاً منشوراً، منها **الفوائض البترودولارية، والحضارة العربية والاقتصاد السياسي لمصر المعاصرة**. وقد حصل على العديد من الشهادات والأوسمة التقديرية، منها وسام الاستحقاق المصري من الدرجة الأولى، ووسام سانت جون، ووسام محمد علي باشا، ووسام ملكة سبأ.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29 . مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30 . الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة : صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31 . منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32 . التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33 . خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34 . الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35 . الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36 . قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية
والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده
ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها
في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب
في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي - الإسرائيلي
وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي:
الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي
خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران:
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة

المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية

من ستوكهولم إلى ريو دي جانيرو

مارك جيدويت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس



قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســـم :

المؤسسة :

العنـوان :

ص.ب : المـدينـة :

الرمز البريدي :

الـدولـة :

هـاتـف : فـاكـس :

البريد الإلكتروني :

بدء الاشتراك : (من العدد : إلى العدد :)

رسـوم الاشتـراك*

للأفراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية

ص.ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6424044 (9712) فاكس: 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت: Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567، ابوظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، هاتف: 6423776-9712+، فاكس: 6428844-9712+

البريد الالكتروني: pubdis@ecssr.com، الموقع على الانترنت: www.ecssr.com

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-536-8

9 789948 005360